



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

# أثر سعر الصرف على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990/2020)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذة الدكتورة  
بن بريكة الزهرة

إعداد الطالب:  
برينيس مولود.

## أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة الأصلية	الرتبة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ. درحماني موسى
مشرفا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. بن بريكة الزهرة
مناقشا	جامعة بسكرة	محاضر "أ"	د. السبتى لطيفة

السنة الجامعية 2022-2023





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

# أثر سعر الصرف على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (2020/1990)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذة الدكتورة  
بن بريكة الزهرة

إعداد الطالب:  
مولود برينيس .

## أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة الأصلية	الرتبة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ. د. رحمانى موسى
مشرفا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د. بن بريكة الزهرة
مناقشا	جامعة بسكرة	محاضر "أ"	د. السبتى لطيفة

السنة الجامعية 2022-2023

## ملخص

يهدف هذا البحث الى دراسة اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/1990 ، ولأجل هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

حيث اظهرت نتائج اختبار الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي .

كما تم التوصل ايضا الى ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر.

**كلمات مفتاحية:** سعر الصرف ،النمو الاقتصادي ،نموذج ARDL

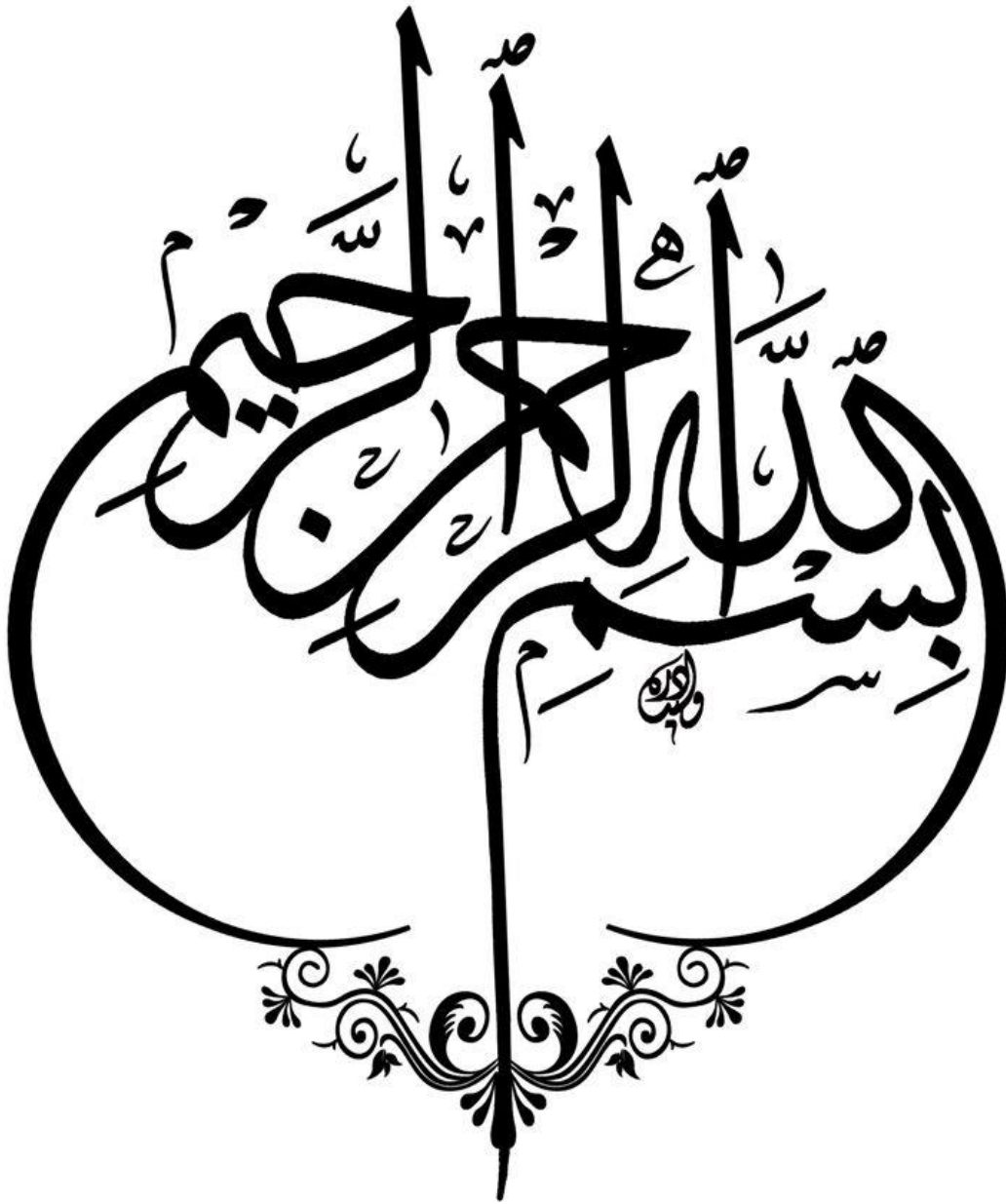
### **Abstract:**

This research aims to study the impact of the exchange rate on economic growth in Algeria during the period 1990/2020, and for this purpose, the ARDL model was used.

Where the test results showed that there is a co-integration relationship between the study variables, the exchange rate and economic growth.

It was also concluded that the rise in the real exchange rate leads to a decline in economic growth in Algeria

**Keywords:** exchange rate, economic growth, ARDL model



# دُعَاء

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد؛  
اللهم إنا نسألك عملاً باراً، ورزقاً داراً،  
وعيشاً قاراً،  
اللهم اقذف في قلبي رجاءك  
واقطع رجائي عمّن سواك  
حتى لا أرجوا أحداً غيرك،  
اللهم وما ضعفت عنه قوتي وقصر عنه عملي  
ولم تنته إليه رغبتني  
ولم تبلغه مسألتي ولم يجر على لساني  
مما أعطيت أحداً من الأولين والآخرين  
من اليقين فخصني به يا رب العالمين".

# شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أمدني بعونه وتوفيقه على إنجاز هذا البحث، ثم الشكر والتقدير لكل من ساهم من قريب أو بعيد بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد هذا البحث راجيا لهم من الله الثواب والأجر. كما أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة "بن بريكة الزهرة" المشرفة على هذا البحث لما كان لها من فضل؛ ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة وتقييم هذا البحث. وأخيرا لا أنسى كل من دعمني نفسيا ووقف إلى جانبي

# إِهْدَاء

اهدي عملي هذا الى والديا الكريمين

اطال الله لهما في العمر، الى اختي العزيزة

الى جميع طلبة العلم وخاصة دفعة

تخصص اقتصاد دولي 2023

الى كل من الزملاء الزميلات

، هارون، الدكتور فاضل عبد

الوهاب، فؤاد، فريد، عادل امزيان

مريم، فطيمة، ليلى، فيروز، شهرة، والكتكوتا

اصراء قهطار، لبنى



# الفهرس:



الصفحة	قائمة المحتويات
أ	دعاء
ب	شكر وتقدير
ج	اهداء
د	قائمة الجداول
و	قائمة الاشكال
01	المقدمة العامة
02	المقدمة العامة
07	<u>الفصل الاول: عموميات حول سعر الصرف</u>
07	تمهيد
07	المبحث الاول: ماهية سعر الصرف
07	المطلب الاول: تعريف سعر الصرف واهميته
09	المطلب الثاني: انواع سعر الصرف ووظائفه
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
14	المبحث الثاني: انظمة سعر الصرف، نظرياته وادواته
14	المطلب الاول: انظمة سعر الصرف
20	المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف
22	المطلب الثالث: ادوات سعر الصرف
22	المطلب الرابع: ميكانيزمات عملية الصرف ومحددات نظام سعر الصرف
25	خلاصة الفصل الاول
27	الفصل الثاني: عموميات على النمو الاقتصادي.
27	المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي
27	المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي واهميته وخصائصه
29	المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
29	المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

30	المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
32	المطلب الخامس: مقاييس النمو الاقتصادي
33	المبحث الثاني: استراتيجيات ومحددات النمو الاقتصادي
33	المطلب الاول استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن
34	المطلب الثاني محددات النمو الاقتصادي
36	المطلب الثالث فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي
36	المطلب الرابع طرق قياس النمو الاقتصادي
38	خلاصة الفصل الثاني
40	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية دراسة حالة الجزائر (2020/1990)
40	تمهيد
40	المبحث الاول دراسة تطور سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر
40	المطلب الاول دراسة تطور سعر الصرف
41	المطلب الثاني دراسة تطور المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي
44	المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج
45	المطلب الاول : الطريقة والأدوات المستخدمة.
46	لدارسة المتبع القياسي الاسلوب: الثاني المطلب
49	المطلب الثالث - تحليل النتائج ومناقشتها
53	خلاصة الفصل الثالث
55	الخاتمة
56	قائمة المراجع
58	الملاحق

# قائمة الجداول:



## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	تطور نظم سعر الصرف	جدول رقم (01)-01
27	تصنيف انظمة سعر الصرف	جدول رقم (01)-02
42	محددات نظام سعر الصرف	جدول رقم (01)- 03
52	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	جدول رقم 04-(02)

# قائمة الأشكال:



## قائمة الأشكال

---

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
62	دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر (1990-2020)	الشكل رقم 01-(03)
64	تطور الناتج المحلي الحقيقي بالدولار خلال الفترة (1990-2020)	الشكل رقم 02-(03)

# المقدمة العامة



أخذت العلاقات الدولية منحى جديد في ظل العولمة الاقتصادية، فقد شهدت حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات أهمية بالغة وتطور كبير بين اقتصادات الدول أدت بالدول إلى التسابق لا نشاء بيئة اقتصادية أكثر ملائمة نتيجة التنافسية.

حيث أثر سعر الصرف في هذا الجانب باعتباره حلقة ربط بين هذه الاقتصاديات الدولية فاصبح بذلك يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، فهو احد ادوات السياسة الاقتصادية المستخدمة من طرف الدولة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، من خلال تأثيره على مختلف التغيرات الاقتصادية الكلية وبالأخص الناتج الداخلي الخام الذي يعد من اكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الاداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على انتاج مختلف السلع والخدمات، فهو يعبر عن القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة .

وفي هذا السياق سعت الجزائر مثلها مثل الدول الى انتهاج سياسات اسعار الصرف التي تهدف الى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في ظل التقلبات والازمات الاقتصادية سواء المحلية او العالمية، فقامت بعدة اصلاحات، وكان من اهم نتائجها تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك للتأثير على النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق النمو وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج الداخلي الخام.

و قد تم صياغة الاشكالية على النحو التالي :

الى أي مدى تؤثر التغيرات في سعر الصرف على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

2020/1990؟.

- التساؤلات الفرعية :

للإجابة على الاشكالية نقوم بطرح التساؤلات التالية :

- ماهو سعر الصرف وفيما تكمن أهمية النمو الاقتصادي؟

-فيما تكمن العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي؟

-هل التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث

\* هناك اثر ايجابي ومعنوي بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي اي ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

سيؤدي الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

\*هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

هناك العديد من الدراسات التي عالجت أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي إلا أن النتائج التي توصلت إليها كانت متباينة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لسعر الصرف على النمو الاقتصادي ومنها ما توصلت إلى وجود أثر سلبي في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين السالفين الذكر، ومن أهم الدراسات نذكر مايلي:

دراسة (Thapa (2002):

التي قام بها الباحث على الاقتصاد النيبالي لاختبار العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي ، وحيث أن أثر سعر الصرف الحقيقي ينتقل للنشاط الاقتصادي عبر قناتين :

-قناة العرض الكلي وقناة الطلب الكلي وحسب وجهة نظر التقليديين فإن سعر الصرف الحقيقي يعمل من خلال قناة الطلب، وهذا يعني أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يعزز القدرة التنافسية الدولية للسلع المحلية ويعزز الصادرات وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، وللتحقق من هذا استخدم الباحث اختبار نموذج التكامل المتزامن وتقدير الاقاة في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على بيانات سنوية التي تغطي الفترة من 1978 إلى 2000 ، وأشارت النتائج بأن الرأي التقليدي هو الصحيح بالنسبة للنيبال، أي أن سعر الصرف الحقيقي يعمل من خلال قناة الطلب الكلي بدلا من العرض الكلي وهذا ما يعني أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال له أثر سلبي على الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

-كما سعت دراسة (2007): Kyesi & PETER الى تحديد أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في غانا ، باستخدام بيانات سنوية من 1984 -2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وقد أسفرت النتائج على وجود أثر إيجابي ومعنوي في الاجلين الطويل والقصير وعليه يجب على اقتصاد غانا ضمان الاستقرار في اسعار الصرف للمساعدة في تعزيز نموه الاقتصادي.

دراسة: ( KOGID, ASID, LITY, MULOK, & LOGANATHAN, 2012 )

التي بحثت حول أثر سعر الصرف الاسمي مقابل سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1971 إلى غاية. بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL2009 وقد كشف اختبار نهج الحدود عن وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والنمو وسعر الصرف الاسمي والنمو، كما أظهرت النتائج عن وجود اثر إيجابي ومماثل لكل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي على الداء الاقتصادي أي أن تخفيض قيمة العملة في الأجل الطويل سيعزز النمو الاقتصادي في ماليزيا.

### اهداف الدراسة :

- تهدف لدراسة الى تحليل العلاقة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف و إنعاس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990/2020).
- الوقوف على طبيعة العلاقة من خلال الدراسة التجريبية بين سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي .
- ادراك مفهوم النمو الاقتصادي وما هو المستوى الذي وصل اليه في الجزائر.
- الرغبة الشخصية في فهم حالة سعر الصرف وكيف يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتعرف على اهم المفاهيم المتعلقة بمذاين المتغيرين (سعر الصرف والنمو الاقتصادي).

### اسباب اختيار الموضوع :

يعود اختياري لهذا الموضوع لأسباب ما هو ذاتي وما هو موضوعي الاسباب الذاتية منها :

- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.
- الاهتمام بمواضيع المالية العامة .
- اما من الاسباب الموضوعية فتتمثل في :
- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الرئيسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- يعتبر من المواضيع الحيوية التي تعالج اقتصادات الدول النامية.

### منهج الدراسة والادوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج القياسي الاحصائي في استعراض اهم الادبيات النظرية المرتبطة بسعر الصرف والنمو الاقتصادي،  
أ- المنهج الوصفي : يمكننا من دراستنا للجانب النظري من خلال توضيح العلاقة بين كل من سعر الصرف والنمو الاقتصادي.  
- وتم جمع بيانات ومعلومات هذا البحث باستعمال بعض الاساليب التالية :  
- اسلوب البحث الاكاديمي (المسح المكتبي) الذي يشمل مختلف المراجع من كتب ودراسات وابحاث خاصة بهذا الموضوع  
- اسلوب المسح الرقمي : من خلال الاطلاع على مختلف المعطيات الاحصائية من جداول وارقام ووثائق متعلقة بالموضوع من سعر الصرف والنمو الاقتصادي الموجودة على مستوى الموقع الرسمي للديوان الوطني الجزائري للإحصائيات والبنك الدولي.  
ب- المنهج القياسي والاحصائي : لدراستنا للجانب التطبيقي، يعتمد هذا الأسلوب على الأدوات والوسائل المستخدمة في عملية النمذجة القياسية من بينها برنامج Eviews 09Econometric ، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط ، وهذا بغية فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف الحقيقي ، متغير ومتغير الدراسة التابع خلال الفترة الممتدة بين (1990-2020).

### صعوبات الدراسة :

- اعترض ببحثنا مجموعة من الصعوبات التي تواجه معظم الباحثين اهمها ما يلي :
- قلة المراجع التي تناولت سعر الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي .

-صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الاحصائية المتعلقة بتغيرات الدراسة .

-صعوبة صياغة المصطلحات المترجمة من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية اذ ان اغلب الدراسات المتحصل عليها والمستعملة باللغة الانجليزية .

**هيكل الدراسة :**

بهدف تحقيق اهداف البحث والاجابة على الاشكالية الموضوعية في دراسة حالة الجزائر فترة 2020/1990 قسمنا البحث الى ثلاثة فصول بدا بالخاتمة ثم الفصل الاول قراءة في مفهوم سعر الصرف والفصل الثاني تعلق بعموميات النمو الاقتصادي والفصل الثالث خاص بالتطبيقي دراسة تحليله قياسية الجزائر الفترة 2020/1990 بالاعتماد على نموذج الانحدار البسيط واخيرا خاتمة تضمن مختلف النتائج المتوصل اليها .

# الفصل الاول:

عموميات حول سعر الصرف

### تمهيد

يكتسي سعر الصرف اهمية بالغة في المعاملات الدولية، لأنه الوسيلة الاساسية في عملية التبادل الدولي فهو ابدال عملة اجنبية بعملة وطنية او العكس وفق سعر معين يعرف بسعر الصرف .

كما يؤثر سعر الصرف على المؤشرات المختلفة للاقتصاد الوطني إيجابا او سلبا ويتأثر بها ايضا ومن هذه المؤشرات الناتج الداخلي الخام باعتباره اهم مؤشر يقيس مستوى النمو الاقتصادي في اي بلد. ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى إبراز الجانب النظري للدراسة من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول أسعار الصرف.

تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين لكل واحد منها اربعة مطالب حيث تطرقنا في المبحث الاول الى مفاهيم خاصة بسعر الصرف، أنواعه، وظائفه، العوامل المؤثرة فيه وفي المبحث الثاني تطرقنا الى أنظمة سعر الصرف، نظرياته و أدواته وفي الاخير ميكانيزمات ومحددات سعر الصرف .

### المبحث الاول: ماهية سعر الصرف:

تتم اي دول من دول العالم بسعر الصرف لما يوليه من اهمية بالغة على تعديل وتسوية ميزان المدفوعات وخاصة للدول السائرة نحو النمو ، وللامام اكثر بهذا الشأن لابد من معرفة هذا المتغير الاقتصادي الجذ حساس في التعاملات الدولية فارتعينا ان نبدأ الفصل بمبحث تعريفي لكل ما نراه متعلقا بسعر الصرف.

### المطلب الاول: تعريف سعر الصرف وأهميته

سننتظر في هذا المطلب الاول لمجموعة من التعاريف تبعاً لمختلف المراجع التي اعطت لكل واحد وجهة نظره وتعريفه لسعر الصرف كما يمكن الاشارة الى طريقتين للتسعير التسعير المباشر والتسعير غير المباشر .

### الفرع الاول: تعريف سعر الصرف

لقد تعددت التعاريف وسوف نوجزها فيما يلي:

1. "هو سعر الوحدة من النقد الاجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة المحلية" (حسن ت، 2010، صفحة 63).

2. هو المعدل الذي يتم على أساسه تحويل العملة المحلية الى العملة الاجنبية ،

اذا نلاحظ وجود تعريفان لمعدل الصرف:

-الاول : عدد وحدات العملة المحلية في مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية

والثاني: هو عكس التعريف الاول (الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، 2006، صفحة 38).

فقد عرف بأنه "سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية" (أحمد و محب زكي، 2008، صفحة 251).

• "سعر الصرف هو سعر عملة معبر عنها بعملة اخرى، أي هو عدد الوحدات النقدية التي يمكن الحصول عليها

مقابل وحدة واحدة من عملة اخرى"

• و عرفها (Paul Krugmen) "هي عدد الوحدات النقدية التي تتبدل به وحدة من العملة المحلية إلى العملة

الاجنبية" (Keugmen, 2003, p. 258)

وتتغير اسعار الصرف يوميا نظرا لاستجابة التي تحدث نتيجة تغيرات العرض والطلب في أسواق الصرف، كما نستنتج

من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل أربعة عناصر هي:

-العملية: وهي تحويل عملة بلد إلى عملة أخرى.

-المكان: يقصد به سوق الصرف.

-الهدف: تسوية المدفوعات الدولية.

-السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية كما أن سعر الصرف

يتحدد كأى سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب إلا أن له أهمية خاصة تميزه عن باقي الأسعار في الاقتصاد المحلي،

إذ يترتب عن تغير هذا السعر حدوث تغيرات كل الأسعار والأجور، وكل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها والكلية اتجاه

العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهو التسعير المباشر والتسعير غير المباشر

**التسعير المباشر** (التسعيرة المؤكدة): هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية المحلية وفي وقتنا الحالي هناك قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة ومن هذه الدول هي بريطانيا التي تقيس الجنيه الاسترليني .

**ب- التسعير غير المباشر:** (التسعيرة غير المؤكدة) فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية ، وهي الطريقة التي تستعملها اغلب دول العالم من بينها الجزائر، لأنها تعامل العملات الاجنبية كما لو كانت سلعا تحدد سعرها بوحدات من النقد الوطني .

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف فيما يلي : (نعمة، 2011، الصفحات 16-17)

- يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي الاقتصاديات العالم، من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها .
- يكمن دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد الفعلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة اسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي وتمثل هذه الاسواق في سوق الاصول ،سوق السلع وسوق عوامل الانتاج.
- تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الاخرى .
- يربط سعر الصرف بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عند وحدات السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة.
- يسعى سعر الصرف في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي ،اذ ان التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الاسعار و الاجور الكاملة ،اما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي.

وفي الاخير يمكن بإبراز أهمية كل من سعر الصرف على اقتصاديات الدول اذا انه يمكن من تسهيل المعاملات الدولية وتحقيق

الاستقرار ، ضف الى الدور المهم الذي يلعبه باعتباره يقيس القدرة على المنافسة

وهنا نميز بين عدة انواع من سعر الصرف نوجزها في المطلب موالي وهي سعر الصرف الاسمي والفعلي الحقيقي والمتوازن ويهدف سعر الصرف الحقيقي الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي .

**المطلب الثاني: انواع ووظائف سعر الصرف.**

سنتطرق في هذا المطلب الى كل من انواع سعر الصرف ووظائفه.

الفرع الاول: انواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أنواع نذكر منها



### اولا سعر الصرف الاسمي :

هو سعر يتم من خلاله قياس قيمة عملة بلد ما مع بلد آخر حيث يتم قياس هذه العملات إما عن طريق التبادل أو عن طريق الشراء و البيع العملات بين بعضها البعض، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي وفقا للعرض و الطلب بين مختلف العملات فيما بينها داخل سوق الصرف، و حيث أن سعر الصرف يتحكم فيه قوى العرض و الطلب بالإضافة إلى نظام الصرف المعتمد لدى البلد، كما أن سعر الصرف ينقسم إلى سعر صرف إسمي معمول به في المبادلات الجارية الرسمية و سعر صرف إسمي آخر معمول به في الأسواق الموازية و هذا يعني إمكانية وجود أثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

### ثانيا :سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

هو بمثابة سعر اسمي إلا أنه يختلف عنه في أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، و من أجل أن يكون هذا المؤشر لسعر الصرف ذا فعالية كغيره من أسعار الصرف لابد أن يتم تصحيحه و ذلك من خلال إزالة آثار التغيرات النسبية للأسعار، و يتم اختيار هذه الأسعار وفقا للشركاء التجاريين حيث أن هذه الأسعار لا تقيس القدرة التنافسية للبلد المعني بالشكل الحقيقي (بوعلام م.، 2005، صفحة 06).

### ثالثا:سعر الصرف الفعلي:

هو يمثل مؤشر لقياس متوسط التغير بسعر الصرف بالعملة المحلية مقارنة مع عدة عملات اخرى يتم التعامل بها، خلال تلك الفترة الزمنية، و منه يمكن القول أن سعر الصرف الفعلي هو متوسط عدة أسعار صرف متوسط عدة أسعار صرف ثنائية حيث أنه يمكننا معرفة ما إذا كان أن هناك تحسن أو تظاهر في قيمة العملة المحلية مقارنة مع سلة العملات الأجنبية المختارة .

### رابعا سعر الصرف الحقيقي :

يعتبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات الواجب دفعها من السلع الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أي أن سعر الصرف الحقيقي يقيس قدرة تنافسية بين السلع الأجنبية و السلع الوطنية، و كل هذا من أجل مساعدة المتعاملين التجاريين في اتخاذ قراراتهم (Josette, 1995, p. 70)

### خامسا:سعر الصرف التوازي :

هو السعر الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي لأنه يمثل التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد داخل البلد ينمو بمعدل طبيعي، كما يمكن القول بأن سعر الصرف التوازي يتواجد عادة في البيئة الغير محتلة اقتصاديا، حيث أن الصدمات المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازي و لهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازي و تفسير مجراه، لأن تحديده على كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغييرات الوضع الاقتصادي.

يمكن الحديث عن وظائف سعر الصرف التي تشمل الوظيفة القياسية والتطويرية والتوزيعية ولكل واحدة هدفها ووظيفتها وخاصة على مستوى قطاع التجارة وفي الفرع الموالي سنتطرق إليها.

### الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاريا او استثماريا ،إذا يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية ،كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية

وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة الى انه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والاسعار سواء داخل البلد او خارجه، فانه يمكن ان يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية.

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها :

الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية .

### اولا: الوظيفة القياسية :

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الاسعار العالمية من جهة الاسعار المحلية من اخرى، وعن طريقه نجد ان الاسعار المحلية - باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات اجنبية، معنى هذا ان سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية او بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

### ثانيا: الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي الى تعطيل فروع صناعية معينة او الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون اسعارها اقل من الاسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد بسعر الصرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان (كنونة، 1965، صفحة 05). فعندما ارتفع سعر صرف الدولار ازاء الين الياباني زاد اقبال الامريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الامريكية (الحسين، التمويل الدولي، 1999، صفحة 149)

### ثالثا: الوظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية وهذا طبعا على مستوى الاقتصاد الدولي حيث تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم فمثال عند انخفاض سعر الدولار بمقابل الين الياباني، ولنفرض ان اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الامريكية، فادا ارادت اليابان زيادة حصتها فإنها ستضطر الى دفع زيادة الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار مقابل الين الياباني مما سيؤثر على احتياطات اليابان من الدولار الامريكي، في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة الامريكية من الدولار وينطبق ذلك ايضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الامريكي مقابل الين الياباني .

ادن فان عملية تخفيض او زيادة القيمة الخارجية للعملة اي التغيير في سعر صرفها، سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بمهينة رصيد البنوك المركزية في البلدان الاخرى .

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، اذا ان سعر الصرف ما هو الا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة اقل غيرها، وعلى هذا الاساس سيتم تقسيم هذه العوامل الى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية.

الفرع الاول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف ويمكن بافتراض ان اي شيء يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الاجنبية يؤدي بالضرورة الى رفع قيمة العملة المحلية لان السلع المحلية سوف يتم بيعها حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي :

- التغير في قيمة الصادرات والواردات: حينما ترتفع قيمة الصادرات الى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة زيادة طلب الاجانب على هذه العملة وسيجعل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف (داود، الادارة المالية الدولية، 2011، صفحة 263).

- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل الى الدولة او تخرج، فانتقال رؤوس الاموال من دولة او اخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت اليها رؤوس الاموال (بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، 2010، صفحة 126).

- كمية النقود: ان الافراط في الاصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار وبالتالي جعل سلع الدول المعنية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في اسعار صرف العملات الاجنبية، وهذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يشجع الصادرات وبالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.

- أسعار الفائدة: وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية و التغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الاجنبي، اما ارتفاع اسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الاجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض اسعار الفائدة. (داود، الادارة المالية الدولية، 2011، صفحة 263)

- سعر الخصم : يؤثر سعر الصرف على سعر الخصم عن طريق تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية داخل الدولة ويؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة ومن ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم حيث ينتهي الامر الى انخفاض سعر الصرف، وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الصرف على عكس سعر الفائدة الدين الذي تحصل عليه مقابل الاقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج والصادرات وانخفاض الطلب عليها ومن ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف (حمدي، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، 1998، صفحة 52).

- التضخم: يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلا حينما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10% في وقت يكون فيه المستوي العام للأسعار لدى الدول الأخرى مستقر فالتضخم المحلي

في الدولة سيدفع المستهلكين الى زيادة طلبهم على السلع الاجنبية وبالتالي على العملات الاجنبية وايضا ستعمل الاسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدول وبالتالي يقل عرض العملة الاجنبية (داود، الادارة المالية الدولية، 2011، صفحة 264).

• الدخل: ويمكن التمييز بين التغير في مستويات الدخل المحلية و الأجنبية كما يلي:

- التغيرات في مستويات الدخل المحلية: فلو تغيرت الدخل المحلية، ولنفترض انها ارتفعت فإن ذلك يؤدي الى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي الى زيادة الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الاجنبية، وهذا ما يؤدي سعر صرف العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض ان عرض العملة الاجنبية لم يتغير.

- التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية: إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام و من بينه الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات الى الخارج، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (القادر، 2011، صفحة 171).

الفرع الثاني العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

التوقعات والاخبار: تؤثر الاخبار والاشاعات على سعر الصرف بصورة سريعة، سواء كانت مغلوبة، ففي بعض الاوقات تجد ان الاشاعات تصدر من المتعاملون انفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال مدة زمنية قصيرة صحيحة (جليل و عبد الحسن، 2011، صفحة 82)، وبما ان سعر الصرف يتحدد بالعديد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الاخبار مثل التوقعات حول حجم المعروض النقدي او اسعار الفائدة فان المتعاملون بسوق الصرف الاجنبي يتأثرون بكل الاخبار ذات العلاقة بأسعار الصرف او البيئة الاقتصادية جزئية كانت او كلية، فمثلا ما تلعبه المضاربة في العبث بسعر الصرف الاسمي المرغوب به من وجهة نظر الحكومية، حيث ان الارتفاع النسبي في قيمة الدينار ازاء اليورو سيحفز التوقعات المضاربية باتجاه معاكس في السوق؟، بمعنى يلجأ المتعاملون الى اقتناء العملة الاجنبية وبيع العملة المحلية عند سعر صرف رسمي من اجل تحقيق ارباح في المستقبل وهو ما سوف يحدث اختلال مؤقت (ظرفي) في السوق ما يلبث ان يعود الى عهده وهذا راجع الى هيمنة عنصر عدم التأكد (اليقين) في الجانب الاقتصادي والسياسي، لهذا فان كيفية تجاوب سوق الصرف الاجنبي مع الاخبار والتقارير المستلمة تؤثر على اسعار الصرف العملات فيه بالانخفاض والارتفاع، فنجد ان سوق الصرف له تجاوب لوضع ما احيانا حساسا وقويا، غير ان استجابته تكون لنفس الموقف في زمن اخر مغاير تماما، فالاشاعات والتصريحات والمعلومات تؤثر على اسعار العملات بدرجات متباينة مرتكزة في ذلك على درجة التجاوب والذي يمكن ان يكون ضعيفا او قويا (حساس). (شقيري و اخرون، 2012، صفحة 157)

• الاضطرابات والحروب: ان الاضطرابات السياسية والحروب الداخلية والخارجية تعد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في الاجل القصير و احيانا على المدى الطويل، والتي تؤثر على القطاعات الاقتصادية كالزراعة والمال والصناعة لأنها تؤدي الى تغير الطلب على الصرف الاجنبي (وارتان، 2016، الصفحات 294-295)، حيث يرتفع الانفاق على المجالات العسكرية والامنية من جهة، ومن جهة اخرى ما يسببه التدمير او تعطيل المرافق العامة وانخفاض في كفاءة الوحدات

الاستثمارية، بالإضافة الى تقلص في حجم الصادرات وغيرها من التأثيرات بصورة مباشرة وغير مباشرة التي تسهم غالبيتها في فقدان الثقة في عملة الدولة المعنية (جليل و عبد الحسن، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، 2011، صفحة 84).

#### المبحث الثاني انظمة سعر الصرف، نظرياته وادواته :

فعلا عرف النظام النقدي الدولي عدة انظمة للصرف بعد اختيار نظام بريتن وودز كانت تصب بين طريفي نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم الذي يعتبر بمثابة محور حاصل في الانظمة المتبعة على امتداد التطور التاريخي وفي هذا المطلب نتطرق لذلك.

#### المطلب الاول انظمة سعر الصرف:

لقد تطورت قائمة نظم اسعار الصرف على امتداد القرن الماضي في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة وفي هذا المطلب نتطرق الى التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف والتي في العموم ثلاثة انماط رئيسية، اولها سعر الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب وثانيها نظام التعويم المدار للعمالات وثالثا نظام بروتين وودز من سنة 1973/1944 الفرع الاول: التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف:

لقد تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ بحيث لم يكن هناك نظام موحد بين كل الدول وإنما لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلاءم اقتصادها ما خلق اختلافات عديدة في عالم المبادلات الخارجية التي مرت بعدة مراحل وتطورات من المقايضة (التبادل بين السلع والخدمات) ثم إلى نظام معدنين أي الفضة والذهب إلى أن جاء مؤتمر بريتن وودز (1944) بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل الذي يعتبر نقطة انعطاف في عالم

المعاملات التجارية الدولية من خلال توحيد سعر الصرف للمعاملات الدولية بتداول نظام النقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب. وعقب إختيار نظام "بريتم وودز" في مطلع السبعينيات التبنى الواسع لنظام الصرف المرن عندما أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1977 أصبحت حركة التعويم تتسع يوما بعد اخر على حساب نظام الصرف الثابت (جليل و عبد الحسن الغالي، 2011، صفحة 84).

وعليه فإن النظام النقدي الدولي قد تضمن نوعين من نظم الصرف هما نظام: ،ونظام سعر الصرف:

–Exchange Rate Système Fixedسعر الصرف الثابت

–Exchange Rate Système flexibleسعر الصرف المرن

وبينهما نظم لسعر الصرف مقتربة للثابت والمرن، وفيما يلي جدول يلخص التطور التاريخي لنظم أسعار الصرف. والجدول

الموالي يوضح تطور نظم سعر الصرف:

جدول رقم(01) -01: تطور نظم سعر الصرف

1917-1880	-قاعدة الذهب (ثنائية المعدن) اتحادات العملة ،مجالس العملة ،التعويم
1945-1919	-قاعدة الصرف بالذهب ،التعويم الموجه ،اتحادات العملة.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في اطار برنتون وودز ،التعويم ،اسعار صرف ثنائية اسعار صرف متعددة
2002-1971	-تعويم حر ،تعويم موجه ،ربط قابل للتعديل ،ربط متحرك ،ربط بسلة عملات او المناطق او النظافات المستهدفة ،اسعار الصرف الثنائية ،اتحادات العملة .

المصدر: على توفيق الصادق وآخرون، "نظم وسياسات سعر الصرف"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002، ص41

وعموما ومن خلال الجدول رقم (01)-01 الذي يبرز تطور نظم سعر الصرف نلاحظ انه منذ 1870 بدءا بسياسة التثبيت لقيم كل العملات الاساسية بالنسبة للذهب خلال فترة 1875 حتى 1914 التي اعتمدت بربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة مشاركة فيه بوزن ثابت من ايقونة الذهب، ليتم بداية التنازل عنها خلال الحرب العالمية الاولى (1914-1918) والالتزام الدول بمراقبة الصرف .

ثم تليها الفترة الموالية اين ظهر التعويم الحر لأسعار الصرف، وليتم الرجوع بعد ذلك لقاعدة الهب من جديد من خلال ما بين الحربين العالميتين (1925-1931)، وتوقفت كتلة الذهب عن العمل نتيجة لفشل المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي انعقد في 1933 وكتنية لانهيار قاعدة الذهب والكساد العالمي ظهرت قاعدة جديدة استبدلت على اثرها تثبيت العملات الرئيسية بالنسبة للذهب الى الدولار الامريكي الذي اصبح يعتمد عليه في ظل النظام الحديث الذي كان مثبت بالنسبة لقيمة معينة من الذهب خلال 1971، وبعد اختيار نظام بروتون وودز اتجهت كل الدول النامية الى اعتماد اسعار صرف اكثر مرونة و قبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف؟

\*نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف (Dunod & Michel, 2003, p. 132) ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف على أنه الطريقة التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها.

ويمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف ثابت.
- نظام الصرف الوسيطة.
- نظام الصرف المرن.

الفرع الثاني: الترتيبات المعاصرة لأنظمة سعر الصرف:

لقد تكلم الاقتصاديين على ضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد قبل انخيار نظام بريتون وودز ، وتصنف أنظمة سعر الصرف إلى ثلاثة نظم وهي: نظم سعر الصرف الثابتة، نظم سعر الصرف الوسيطة و نظم سعر الصرف المرنة وسيتم عرض هذه الأنظمة كما سبق ذكرها وسيتم عرض هذه الأنظمة بصورة موجزة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01)-02: تصنيف أنظمة سعر الصرف

الانظمة المرنة Floating Regim	الانظمة الوسيطة Intermediete Regimes	انظمة الثابتة Fixed peg Regime
التعويم الحر التعويم المدار	الربط الثابت التقليدي الربط الثابت دي النطاق الافقي. الربط الزاحف النطاق الزاحف	- استخدام عملة اجنبية بدلا من عملة وطنية -الاتحادات النقدية -مجلس العملة

المصدر : قليل زينب، " تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة

أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2016، ص20.

جدول رقم (01)-02: يمثل تصنيف أنظمة سعر الصرف بين ثلاثة تقسيمات نظام سعر الصرف الثابت ونظم وسيطة ونظم مرنة فالاول أنظمة ثابتة حيث يتم فيها تثبيت سعر صرف العملة باستخدام عملة موحدة او باتحادات نقدية واما بسلة عملات (وحدة السحب الخاصة التي تعتبر تجمع اغلب العملات)، و الثاني يبرز أنظمة وسيطة التي تعني أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة والتي تعطي فرصا لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية التي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة

وفي الاخير نجد الأنظمة المرنة حيث يتم تحديد قيمة العملة بناء على العرض والطلب وينقسم الة تعويم مدار والمقصود به اعطاء حرية غير تامة لسعر الصرف، اي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض وغالبا تتدخل الدولة للتخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، في المقابل نجد التعويم الحر حيث يعتبر نظام يسمح بموجبه لقيمة العملة ان تتغير صعودا او هبوطا حسب نظام السوق دون تدخل السلطات

### 1- نظام سعر الصرف الثابت :

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة مسكوكات ذهبية والتي هي عبارة عن قطع لها شكل معين ووزن وعيار محددان في أواخر القرن 19 حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ويقوم هذا النوع من أسعار الصرف بتدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه على أساس معين، وذلك بتحديد العلاقة بين العملات بالاتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول بطريقة نظرية وإدارية من خلال الاعتماد على معطيات اقتصادية وسياسية دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب

على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار

إن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر الشرطين التاليين: (حسن ت.، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية، 2010، صفحة 63)

➤ أن يكون سعر بيع وشراء الذهب واحد في كل دولة.

➤ أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة.

وبعدم تحقق هذان الشرطان فإنه سيسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا وهي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الاجنبية، وهذا ما يطلق عليه "قواعد لعبة الذهب" ووفقا لهذه القواعد تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي (زينب، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2008، صفحة 48)

2- نظام سعر الصرف المرن :

تم الاستغناء عن أسعار الصرف الثابتة التي جسدها قواعد بريتن وودز، حيث قامت الدول الأوربية الرئيسية واليابان في 1 مارس 1973 بتعويم عملاتها مقابل الدولار، (مولاي، 2005، صفحة 11)

بالخروج عن قاعدة الذهب والأخذ بقاعدة أخرى وهي قاعدة العملة الورقية الإلزامية.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات

الأسعار وكذلك في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقال رؤوس الاموال (واخرون ن.، 2012، صفحة 165).

فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الاموال (soofi, 2009, p. 36).

-وعليه فإن هذا النظام لا يعتمد على وجود معيار لتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الصعبة، بل يتم تحديد قيمة العملة الوطنية على أساس العرض والطلب فيسوق الصرف الأجنبي بشكل حر دون أن تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة أو بمعيار دولي كالذهب، وهذا ما يميزه بالمرونة وقابليته للتعديل بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال (قليل، 2016، صفحة 26). كما تتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف الحر مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف. (جليل و عبد الحسن ، 2011، صفحة 93)

3- أنظمة الصرف الوسيطة: قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم **Rienhart**

(1988), **William** (2000)

بإقتراح أنظمة صرف تقع بين أنظمة صرف ثابتة ومرنة، ويطلق عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي تعتبر أنظمة صرف تعطي فرص معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة .



-هناك العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة والمرنة والوسيط في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية، وسنحاول ذكر أهم الإيجابيات والسلبيات التي يمسهها ثالثا ايجابيات وسلبيات نظام سعر الصرف الثابت :

أ ايجابيات :

غالبا ما يعتبر سعر الصرف الثابت ملاذا امنا لمعظم الدول النامية التي لا تمتلك نظاما ماليا متطورا،ومن بين ايجابيات ومحاسن هذا النظام ما يلي :

- يساعد نظام الصرف الثابت الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير، وبالتالي يساعد في تطوير التجارة الدولية وجلب الاستثمارات في حالة ما اذا كان يتسم بالاستمرارية (بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، 2010، صفحة 126)
  - الحفاظ على استقرار الاسعار ، نتيجة لاستقرار اسعار الصرف والتي تكون مثبتة الى عملة دولية اخرى او سلة من العملات .
  - تعزيز حالة الاستقرار للاقتصاد ككل والمساهمة في مواجهة الصدمات والازمات الخارجية المالية منها والنقدية .
  - تدفق الاستثمار الخارجي الى البلد نتيجة استقرار عملتها .
- ب السلبيات :

\*يتطلب نظام سعر الصرف الثابت توفر احتياطي كبير ودائم من العملة الاجنبية، وهذا ما لا يمكن تحقيقه في معظم الدول النامية .

والتي تجد دوما اختلالا في موازين مدفوعاتها، فكلما كان احتياطي الصرف الاجنبي ضعيفا انخفضت قدرة البلد على الدفاع عن عملتها تجاه الصدمات الخارجية، خاصة في الحالات التي تتعرض فيها الى هجمات المضاربة .

\*يعرقل هذا النظام سرعة تصحيح الخلل، خاصة في ظل عدم توفر احتياطي صرف اجنبي، مما لا يسمح بتأقلم الاقتصاد مع الظروف الاقتصادية المتغيرة .

\*سعر الصرف الثابت لا يمثل دوما وضع التوازن في سوق الصرف ، مما يتسبب في ظهور اختلال في هذا السوق (لطرش، 2007، الصفحات 202-203).

### 2- نظام سعر الصرف العائم (او الحر او المرن)

يتحدد سعر الصرف لعملة ما وفق هذا النظام عن طريق قوى العرض والطلب في السوق ، وبدون تدخل للبنك المركزي شأنه شان باقي السلع التي يتم تحديد اثمانها وفق قانون العرض والطلب.

### 3- سياسة التعميم و أسباب عدم الاستقرار :

طرأت منذ بداية الأزمة النقدية العالمية خلال الفترة (1971-1973) حركات واسعة على أسعار صرف العملات الدولية المعومة، فكثيرا ما تجاوزت هذه الحركات 30 % خلال فترة سنتين أو ثلاث سنوات، و هو تغيير أكبر بكثير من تغير مستويات الأسعار الوطنية النسبية، و من شأن هذا الأمر أن يثير القلق في الأوساط النقدية لأن له آثار سلبية وطنية و دولية على حد سواء.

و هناك 3 أسباب رئيسية لعدم الاستقرار في أسعار الصرف

السبب الأول: هو أن أي توتر غير متوقع على مستوى عرض أو طلب النقود ينتج عنه تأثير مباشر على سعر الصرف، يكون في البداية بحجم أكبر مما هو لازم في النهاية لموازنة التأثير على مستويات الأسعار الوطنية النسبية، أي يمكن القول بأن لسعر الصرف قابلية مزعجة لتجاوز الحد فإذا افترضنا مثلاً حدوث تخفيض غير متوقع في نمو النقود في بلد ما فإن الأوضاع لا بد و أن تمر من فترة أولية تضل فيها و الأسعار ترتفع بنفس السرعة السابقة، بسبب أوجه الجمود المتأصلة في أسواق السلع و العمل، و مع انخفاض نسبة النقود المتوافرة إلى مستوى الدخل الاسمي يرتفع سعر الفائدة الحقيقي، و عندئذ يرتفع سعر الصرف لموازنة الفارق الدولي الجديد في أسعار الفائدة الحقيقية، لكن الارتفاع هنا كثيراً ما يتجاوز مستوى الفارق الملحوظ نتيجة التوقعات المضاربية للفترة التي يستمر فيها هذا الفارق.

السبب الثاني: هو أن الاضطرابات المفاجئة التي تؤثر على ميزان الحساب الجاري غالباً

ما تؤدي إلى تأثير أولي على سعر الصرف يتجاوز المستوى الضروري، و مثل ذلك أن تغييراً سلبياً في شروط التجارة ينعكس لا محالة على وضع الحساب الجاري، و من ثم تبتدئ فترة من التكيف تنتقل أثناءها الثروة الخاصة من المقيمين بالبلد المعني إلى غير المقيمين و تعويضاً لهؤلاء على مخاطر سعر الصرف الناتجة عن حيازتهم لعملة ضعيفة يندفع سعر الصرف إلى الانخفاض إلى مستوى أدنى من مستوى التوازن الذي يتوقع أن يسود في الأمد الطويل .

السبب الثالث: هو اختلاف التنبؤات حول مستقبل غير مؤكد فمعلومات المشاركة في أسواق الصرف محدودة للغاية عن التطورات المستقبلية للظروف الاقتصادية الكامنة، و كثيراً ما يعاد النظر في التنبؤات بسعر الصرف على أساس التطورات الجارية لأسعار الفائدة والحساب الجاري و غيرها، مما يؤدي إلى عدم ثبات توازن سعر الصرف في الأجل الطويل ،بالإضافة إلى ذلك نجد أن السلطات النقدية للبلد المعني قد تكون في بعض الأحيان، لها مسؤولية مباشرة في اضطرابات سعر الصرف لأنها تترك الظروف والتوقعات الاقتصادية تندهور تدريجياً إلى حد يدفع سعر الصرف بعيداً بحيث تضطر فجأة ان تتحول الى ممارسة سياسة التقييد النقدي الصارم .

رابعا ايجابيات وسلبيات نظام سعر الصرف المرن :

مزايا وإيجابيات كثيرة لسعر الصرف المرن نذكر منها مايلي : (لطرش، 2007، الصفحات 210-211)

أ- ايجابيات نظام سعر الصرف المرن

\* نظام سعر الصرف المرن يتيح لنا الية سريعة وفعالة من اجل تعديل سعر الصرف حسب الضرورة وفي ظل المتغيرات الاقتصادية خاصة الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات

\*التعديل الالي والتلقائي لسعر الصرف لا يحتاج الى تدخل من السلطات النقدية-لبنك المركزي-من اجل استعادة التوازن في سعر الصرف .

\* يعتبر نظام الصرف المرن وسيلة فعالة للمساهمة في حماية النظام النقدي من الصدمات الخارجية من خلال توفيره لمرونة اكثر في التعامل مع تلك الصدمات .

\*توفير اكثر لاستقلالية السياسة لنقدية .

\* يوفر هذا النظام أكبر قدر من الكفاءة ليس فقط على مستوى التعديل في اختلالات ميزان المدفوعات ولكن كذلك يضمن التخصيص الأمثل للموارد.

ب سلبيات نظام سعر الصرف المرن

يحتوي هذا النظام على بعض السلبيات كباقي أنظمة الصرف نذكر من بينها :

\* يمكن أن يؤدي هذا النظام إلى ضعف الثقة في العملة مما يؤدي إلى خلل في تدفق السلع ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، وذلك بسبب أن هذا النظام يعتبر أكثر عرضة للتقلبات نظراً للحرية التامة لبيع وشراء العملات.

\* يمكن أن يعرقل هذا النظام التجارة الدولية بشكل سلبي، بسبب التقلبات الظرفية وأحياناً الهيكلية التي قد تؤدي في غالب الأحيان إلى عدم الاستقرار في الأسعار .

\* يتطلب هذا النظام قيوداً أقل على مستوى السياسة النقدية والمالية مما قد يجعله نظاماً تضخيمياً، مما قد يحدث أثراً سلبياً على سعر الصرف.

\* تؤدي التقلبات في أسعار الصرف وفق هذا النظام إلى المضاربة الكبيرة في مختلف أسواق الصرف من أجل الاستفادة من فوق الصرف، وتكون في هذه الحالة حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل كبيرة، مما قد يؤدي إلى نوع من عدم الاستقرار في حساب راس المال لميزان المدفوعات .

- عموماً نجد أن أنظمة الصرف تنقسم في مجملها إلى نظامين الأول نظام الصرف الثابت حيث يتم تثبيت قيمة العملة إلى قاعدة نقدية معينة في حين نظام سعر الصرف المرن تترك قيمة العملة فيه تتحدد قوى السوق (العرض والطلب)

### المطلب الثاني نظريات سعر الصرف:

- لتحديد سعر الصرف نعتمد على العديد من النظريات التي يتم الاستناد إليها في تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديده، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

الفرع الأول: النظرية الكمية و نظرية تعادل القوة الشرائية:

أولاً: النظرية الكمية

تتلخص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المحلية وبالتالي نقص الصادرات و زيادة الواردات، لأن سعر السلعة الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، و بالتالي ارتفاع أسعار سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود. (حسن ف.، 2004، صفحة 87).

ثانيا: نظرية تعادل القوة الشرائية

يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على أساس القدر من العملتين الذي يحقق تعادل القوة الشرائية بهذا القدر منها. (بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، 2010، صفحة 130)

ومعناه أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين، بحيث يؤدي إلى تعادل قوى الشراء لكل عملة، قوتها الشرائية في الداخل وقوتها الشرائية في الخارج (شهاب و سوزي، 2010، صفحة 253).

الفرع الثاني: نظرية الأرصدة و نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية

اولا: نظرية الأرصدة

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فوض وكان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية أما إذا كان الميزان غير موافق، فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية . (عجيمة و مدحت مُجَد، صفحة 337).

ثانيا: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية:

تقوم هذه النظرية على أساس دراسة محددات سعر الصرف في الأجل القصير ثم ضبط المعدل الفعلي لآثار العوامل المؤقتة بغية الوصول إلى تقدير لسعر التوازن في الأجل الطويل، وهذه الدراسة تتم من خلال أسس نظريات الاحتياطية النقدية في تحديد سعر الصرف التي تركز على الدور التوازني الذي بلعبه، سعر الصرف في موازنة الأجنبي على الأصول المالية الأجنبية.

الفرع الثالث: نظرية تعادل أسعار الفائدة و نظرية الإنتاجية

اولا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

إن تحرك أسعار الفائدة في السوق الدولية يمكن أن يساعد على فهم تطور أسعار الصرف في المدة القصيرة، وتأثير أسعار الفائدة لا يقل أهمية عن تأثير التضخم. بافتراض وجود عملتين، توضح هذه النظرية أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني، وسعر الصرف لأجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين العملتين.

ثانيا: نظرية الإنتاجية:

ترى هذه النظرية أن تحديد سعر الصرف يكون على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، بما تتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، وهذا ما يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات. وهذا معناه زيادة وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، وارتفاع سعر صرفها. ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والتي تأتي من انخفاض الإنتاجية، حيث أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترفع فيها الدخل والأسعار هي الدول التي يتحقق ارتفاع مستمر في

صاد ارتقا وارتفاع سعر صرف عملتها، بينما لا يتحقق الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الانتاجية والدخول والصادرات.

### المطلب الثالث أدوات سعر الصرف :

➤ تعديل سعر صرف العملة

في حالة نظام سعر الصرف الثابت مع رغبة الدولة في اعادة التوازن لميزان مدفوعاتها، فإنها تقوم اما بتخفيض عملتها قيمة عملتها او اعادة تقييمها اما في حالة سعر الصرف المرن فإنها تقوم بالتأثير على العملة من حيث التدهور او التحسن، وغالبا ما تستخدم سياسة تخفيض العملة من اجل تشجيع الصادرات .

استخدام احتياطي الصرف : تقوم السلطات النقدية بالحفاظ على عملتها من حيث سعر الصرف، في ظل نظام سعر الصرف الثابت، فعندما تتحسن قيمة عملتها يقوم البنك بشراء العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية، اما في حالة انهيارها فيقوم البنك ببيع العملات الصعبة مقابل العملة المحلية .

➤ استخدام سعر الفائدة

من اجل تعويض خطر انهيار العملة وفي حالة ضعف العملة، يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة سعر الفائدة المرتفعة، وتؤثر اسعار الفائدة بشكل غير مباشر في اسعار الصرف، فحينما ترتفع اسعار الفائدة يزداد الطلب على رؤوس الاموال فتتحسن قيمة العملة المحلية.

➤ اقامة سعر الصرف المتعدد:

من اجل الحد من التقلبات لأسعار الصرف يظهر نظام سعر الصرف المتعدد كألية لتخفيض الاثار الناجمة عن التقلبات في الاسواق (قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010، الصفحات 284-285) .

### المطلب الرابع ميكانيزمات عملية الصرف ومحددات نظام سعر الصرف

#### الفرع الاول ميكانيزمات عملية الصرف

ان عملية الصرف هي عملية يمكن الحصول من خلالها في بلد ما ومقابل عملة هذا البلد على وسائل دفع مقبولة في الخارج وتتم هذه العملية بطرق مختلفة .

#### 1- الصرف اليدوي: le change manuel

المقصود بالصرف اليدوي تبديل كمية من النقود الوطنية بكمية من العملات الاجنبية او العكس، ويتم هذا التبادل من يد ليد، ويلجأ اليه عادة السياح الذين يحضرون معهم كمية معينة من النقود الوطنية لمواجهة النفقات المستعجلة.

#### 2- الصرف المسحوب:

نظرا للتكاليف الضخمة التي يتطلبها ارسال الاوراق النقدية عن طريق البريد وما ينجر عنه من مخاطر تلجأ المؤسسات الى الصرف المسحوب لتسوية المعاملات الدولية "اي عن

طريق بيع وشراء صكوك اجنبية " التي يقصد بها جميع السندات التي تمثل دينا مقوما بالعملة الاجنبية كالكيميالات والسندات الأذنية والشيكات والقيم المنقولة، التحويلات التلغرافية، والمفروض ان تكون هذه الصكوك ذات سيولة كبيرة اي واجبة الدفع في

الحال او بعد وقت قصير" وهذا النوع من الصرف هو الاكثر شيوعا واستعمالا (المالك، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي المكتبة الاقتصادية، 1966، صفحة 42)

الفرع الثاني محددات سعر الصرف

ويبقى السؤال المطروح ماهو أفضل نظام لسعر الصرف؟

حتى الآن لا توجد إجابة واضحة على هذا السؤال الخاصة باختيار أفضل نظام لسعر الصرف، ولكن هناك مجموعة من محددات أو المعايير لاختيار نظام سعر الصرف والمأخوذة من المشاهدات التجريبية والملخصة في الجدول الموالي:

جدول (01)-03 محددات نظام سعر الصرف

1-حجم الانفتاح	-كلما كبر حجم الاقتصاد، قوي المبرر لتطبيق سعر الصرف المرن.
2-الانفتاح	-كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا أصبح سعر الصرف الثابت أكثر جدوى.
3-تنوع هيكل الانتاج (صادرات)	-كلما زاد تنوع الاقتصاد أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى.
4-التركيز الجغرافي للتجارة	-كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوي الحافز لربط العملة بعملة هذا البلد
5-اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي	-كلما زاد معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى شركائه التجاريين. فقد يفرض سعر الصرف الثابت بالنسبة للبلد الذي بلغ فيه التضخم معدلات شديدة
6-درجة التطور الاقتصادي المالي	-كلما زادت درجة التطور الاقتصادي المالي، أصبحت هناك امكانية أكبر لتطبيق نظام سعر الصرف المرن.
7-حرية حركة العمالة	-كلما زاد مدى الحرية في حركة العمالة، حيث تكون الاجور والاسعار ثابتة عند مستوى
8-حرية حركة رأس المال	-كلما زاد مدى الحرية في حركة رأس المال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظام اسعار الصرف المربوطة والقابلة للتعديل في نفس الوقت
9-الصدمات الاسمية الاجنبية	-كلما شاعت الصدمات الاسمية الاجنبية زاد الاقبال على سعر الصرف المرن.
10-الصدمات الاسمية المحلية	-كلما شاعت الصدمات الاسمية المحلية زاد الاقبال على سعر الصرف الثابت
11-الصدمات الحقيقية	-كلما كان الاقتصاد أكثر تعرضا للصدمات الحقيقية كان سعر الصرف أكثر نفعاً.
12- صدمات صناعات السياسات	-كلما قلت مصداقية صناعات السياسات من حيث مكافحة التضخم، زاد الاقبال على سعر الصرف الثابت كاداة تثبيت اسمي

المصدر: د. سمير فخري نعمة، 2011، ص 56.

- هذا الجدول خاص بمحددات نظام سعر الصرف انطلاق من مجموعة من المعايير او المحددات يمكن اختيار نظام صرف افضل بناء على العناصر المدرجة في الجدول وهي محددات مؤثرة في سعر الصرف مع الاخذ بعين الاعتبار التضخم وحجم الدين الخارجي، الكتلة النقدية، رصيد ميزان المدفوعات... الخ

مما سبق يمكن القول ان سعر الصرف احد اهم الموضوعات في العلاقات المالية كونه يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية بحكم ان هذا التبادل يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الاقل لتحديد السعر الذي يبني عليه التعامل، حيث تنبع اهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة اليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد الى العملات الاجنبية باعتبارها مصدرا للاحتياجات الدولية وكذا استعمالها في تمويل الواردات وسداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي. يمارس سعر الصرف اهمية كبيرة في الاقتصاد بفرعيه الكلي الرامي الى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة واستقرار الاسعار وزيادة الصادرات والاقتصاد الجزئي القائم على تفسير السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة منتجين او مستهلكين او غيرهم، ترك اثار كبيرة سواء سلبية او ايجابية على الاقتصاد عندما يتغير بالارتفاع او الانخفاض دون ارادة وتخطيط وتوجيه، والصعوبة تكمن في مدى تحقق متانة الاقتصاد للتأثير على العالم الخارجي حيث اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة تغيرات اسعار الصرف وتأثيراتها في مؤشرات الاسواق الاقتصادية.



**الفصل الثاني: عموميات  
حول النمو الاقتصادي**

### تمهيد

يعتبر النُمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم .. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر، فسنحاول في هذا الفصل التطرق الى مبحثين موسومين بما يلي:

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: استراتيجيات (نظريات) ومحددات النمو الاقتصادي

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي

اضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون و يسعى إلى بلوغها المسيرين، لاعتباره من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم و المعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، كما تجدر الإشارة إلى الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح و كذا الخلط الدائم بينه و بين بعض المفاهيم القريبة منه كالتمنية الاقتصادية مثلا، لذلك وجب تحديد المفاهيم المتعلقة به ، وفي هذا الفصل سنسعى لمعرفة النمو الاقتصادي، الذي يعد من أهم المواضيع إثارة للجدل، وهذا لما له من أهمية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة رفاهيتهم ولا يتم ذلك إلا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذا قسمنا هذا الفصل الى مبحثين حيث المبحث الاول يحتوي على خمسة مطالب في حين المبحث الثاني يحوي على اربعة مطالب متعلقة بموضوع النمو من وتحديد مفهومه، عناصره و مقاييسه فضلا عن توضيح الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية، مقاييسه استراتيجياته، فوائد و تكاليفه و اخيرا طرق قياسه .

- ونظرا لما يلعبه النشاط الاقتصادي من أهمية من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد للعيش في رفاهية حاولنا ايضاح معناه من خلال بعض التعريف لفريدمان و اراو ثم ابراز اهميته وكذا خصائصه في هذا المطلب الاول

المطلب الاول: تعريف النمو الاقتصادي واهميته وخصائصه :

الفرع الاول تعريف النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية ، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا " (هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، 2005، صفحة 56)

**التعريف 1:** "أما فريد مان فيرى "ان النمو يعني توسع الجهاز الانتاجي في اتجاه او اكثر من دون اي تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي " (حمزة، 2015، الصفحات 69-72)

**التعريف 02 J Arrow** انه: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط معين " (قدور، 2013، صفحة 63)

**التعريف 03** يعرفه كذلك على انه "زيادة في مخرجات دولة ما ، فالنمو الاقتصادي غالبا ما يقاس بمعدل زيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (يولوسون و ويليام، 2006، صفحة 774)

معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " (عويقات، 2006، صفحة 268)

وأبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو: "توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها " (بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، 1968، صفحة 315)

- "الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" (Arous.J, 1999, p.

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

✓ النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها . (مُجّد و عبد القادر، 2000، صفحة 12)

✓ عرف سيمون كوزنيتش النمو الاقتصادي على أنه ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها . (محمودي و يوسف، 2016، الصفحات 259-274)

✓ عرفه الاقتصادي فرانسوا بيرو على أنه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي الصافي (فتيحة، 2018، الصفحات 13-16). ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي:

هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

كما يمكن تصنيف النمو الاقتصادي الى : (نزاري، 2008، صفحة 73)

**Croissance extensive** اولا النمو الاقتصادي الموسع :

- معناه نمو الناتج الوطني يتم بنفس نمو معدل عدد السكان اي ان الدخل الفردي يكون ساكنا .

**Croissance intensive** "ثانيا النمو الاقتصادي المكثف

- معناه نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان ، مما يؤدي الى ارتفاع الدخل الفردي.

الفرع الثاني أهمية النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الاضافية وعادة ما يرتبط النمو الاقتصادي بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في

اجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستوى المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي

تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

والنمو الاقتصادي يؤدي الى الزيادة في الاجور الحقيقية او الدخول النقدية وبالتالي فرص افضل من الخدمات والقضاء على

الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والانتاج .

الفرع الثالث خصائص النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة خصائص أهمها مايلي :

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطرء.

➤ يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.

➤ النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

➤ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية في الامن الوطني .

### المطلب الثاني مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

وبالطبع اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي ومن هنا اعتمد الاقتصاديون على استعمال جملة من

المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن النمو الاقتصادي، من أهمها:

• الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة واحدة)، وذلك بعد استبعاد القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما.

• متوسط نصيب دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي: على الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، ومع ذلك عنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر بصفته مؤشرا تنمويا، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن.

• مؤشرات التجارة الخارجية: عادة ما يشار إلى التجارة الخارجية بأنها محرك للنمو، وتعد مصدرا للحصول على التمويل اللازم لعملية النمو، فضلا عن كونها مصدرا رئيسيا للحصول على السلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة لهذه العملية، كما أنها تؤثر وتتأثر بميكل النشاط الاقتصادي، حيث يعتمد ذلك على طبيعة العلاقات التجارية الخارجية وما ينجم عنها من تغيرات في أسعار الصرف، إذ تؤدي الصادرات والواردات دورا مهما في تحديد سعر صرف العملة المحلية، و بالتالي التأثير على وضع ميزان المدفوعات، لذا فان مؤشرات التجارة الخارجية تعد من المؤشرات المهمة والمعبرة عن النمو الاقتصادي. (وهيب و عبدالله ، ، 2016، الصفحات 43-55)

### المطلب الثالث عناصر النمو الاقتصادي:

وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى عناصر النمو الاقتصادي حيث توجد العديد من العوامل التي يؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و عند وضعها في شكل مجموعات يمكن حصرها أساسا في العمل، تراكم رأس المال و التقدم التقني(توادرو، 2006، الصفحات 169-147).

- العمل : يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل و المتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا).

- تراكم رأس المال: يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلاً حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

- التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كمي حيث يفرض في الواقع تغير معتبر و مناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين و تطوير الأداء الاقتصادي.

كما يمكن تعريفه على أنه "السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان" (الرحمان و حربي مُجد موسى، 1999، صفحة 347)

### المطلب الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

غالباً ما يحدث نوع من الخلط بين النمو و التنمية لوجود تقارب بين المفهومين، لذلك سيتم تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية و من ثم إبراز الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي ينظر إليه كمصطلح في حين التنمية الاقتصادية كمصطلح وكلاهما له تعريف دقيق وخاص به

الفرع الأول مفهوم التنمية الاقتصادية: تختلف تعريفات التنمية باختلاف آراء المهتمين لتشعب مجالاتها والجوانب التي تتضمنها فمنهم من يعرفها على أنها:

- "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، عن طريق إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تعديل توزيع الدخل لصالح الفقراء (Hagen.E, 1988, p. 259)

- كما يعرفها البعض الآخر بـ"العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بإحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي (خلف، 2007، صفحة 457)

فالتنمية هي تلك السياسة الطويلة الأجل الرامية إلى التطور و التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، التنظيمية و الفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفرادها. (دخيل، 2009، صفحة 28)

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها، الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداماً أمثل، عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات. (اسماعيل و حربي، 2004، صفحة 273)

الفرع الثالث التنمية المستدامة:

تناول تقرير عام 1987م، الصادر عن لجنة بروندتلاند وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية - والذي كان تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، تعريف التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ".

وبالمعنى الواسع لهذا التعريف يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن المساواة داخل الدول فيما بينها وكذلك عبر الأجيال. كما أن هذا التعريف يجمع بين اعتبارات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والرعاية الاجتماعية. ويتمثل التحدي الرئيسي لعملية التنمية المستدامة في معالجة وإنجاز هذه الأبعاد الثلاثة بطريقة متوازنة، من متوازنة من خلال تفاعلها مع تجنب سلبيات هذا التفاعل. (سردر، 2015، صفحة 13)

\*\*وتعرف الفاو التنمية المستدامة بأنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.

ويمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) - (04): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو: هو الزيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي	التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا .
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الاجتماعية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.	بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخل عن طريق إعادة توزيع الدخل بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع .
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين .
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج في المستقبل	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع .
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الاجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية	عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجيات الاجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية والقابلة للزوال.
قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالاعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي	في حين التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية

فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات	
فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات	قد يحدث نمو اقتصادي سريع
بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، والمؤسسية، الثقافية، السياسية، والاقتصادية	
لتنمية مفهوم أوسع وأشمل	مفهوم النمو يتصف بالضيق

المصدر: ماصمي أسماء، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، أبوبكر بالفايد، تلمسان، 2013-2014 ص 87 .

بطبيعة الحال وبناء على الدراسات الأكاديمية او في مختلف المراجع العلمية الاقتصادية يختلف مصطلح النمو عن التنمية لذلك وجب التفريق بين المصطلحين ضرورة حتمية الى تجسيد هذا الجدول للاطلاع اكثر على الفرق بينهما ومن هنا نستنتج بان التنمية الاقتصادية الاقتصادية اوسع واشمل من النمو الاقتصادي.

### المطلب الخامس مقاييس النمو الاقتصادي :

مقاييس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي - الناتج الحقيقي: يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير، الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس (خليفة، 2001، صفحة 22).

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل أو (نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو (سلبية) القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل زيادة الدخل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر .

-الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي. فقد يكون للدولة موارد كامنة وتتوافر لها الامكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا .

-متوسط الدخل (الدخل الفردي): يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. (عجيمة و إيمان، 2002، صفحة 77)

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب.

أ معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتمثل صيغته فيما يلي :

$$CMs = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} * 100$$

حيث معدل النمو البسيط CM

Yt متوسط الدخل الحقيقي



معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه  
طريقة النقطيتين وطريقة الانحدار .

### المبحث الثاني استراتيجيات ومحددات النمو الاقتصادي

بعد التطرق في المبحث السابق الى تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتميز بينهما سنحاول في هذا المبحث التركيز على استراتيجيات النمو و اهم محدداته .

#### المطلب الاول . إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن:

##### الفرع الاول: استراتيجية النمو المتوازن:

هي فكرة روز ينشتين و رودان وقدمها الأستاذ نيركسه في صيغة متكاملة أخذت اسم إستراتيجية النمو المتوازن.  
ينطلق نيركسيه في استراتيجية من حلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكداً أن كبر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تلي احتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

ولنجاح هذه الاستراتيجية يتطلب تزامن جميع الصناعات و المشروعات، لأن الاستثمار في كل صناعة أو مشروع معين تخلق سوقاً لغيرها من الصناعات أو المشروعات بما توزعه من دخول، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حوافز للاستثمار.

كما أن نيركسيه لا يثق في الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية ويدعو إلى الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى، وذلك لأن شروط التبادل في الاستثمارات الأجنبية ليست لصالح البلدان النامية التي تصدر المواد الأولية.

يرى نيركسيه أن الموارد المحلية تتأتى من موارد القطاع الزراعي وذلك بتعبئة المدخرات المحققة في هذا القطاع، وتوجيه فائض العمالة المتواجدة فيه إلى العمل في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي.

لا يعني النمو المتوازن أن تنمو القطاعات بمعدلات متساوية وأن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم مع مرونة طلب الدخل.

ليس من الضروري أن يحدث توازن بين الزراعة والصناعة بل المهم أن يتوفر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

وهناك انتقادات وجهة لهذه النظرية منها :

\* أن تنفيذ استراتيجية النمو المتوازن تنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راشد، لا يرتبط أحدهما بالآخر مما يعمق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية.

\* عدم واقعيتها لعدم توافر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها .

\* عزل الدول النامية من الاقتصاد الدولي بتركيزها على النمو لأجل السوق المحلية.

\* تفترض إستراتيجية النمو المتوازن أن الدولة تبدأ من الصفر وهذا ينفي ما توارث على هذه الدولة في الماضي من قرارات الاستثمار.

\*افترضت هذه الإستراتيجية مرونة عرض عوامل الإنتاج، إلا ان هذا الفرض غير صحيح في الدول النامية. (خبابة، 2014، صفحة 14)

الفرع الثاني: استراتيجية النمو الغير المتوازن:

يرى singer أن الدولة النامية من المستحسن أن تتبع استراتيجية نمو غير متوازن، تكون قائمة على توجيه الموارد المتاحة الى الاستثمار في المجالات التي من شأنها زيادة مرونة الإطار الاقتصادي القائم، وبجهد تزداد استجابته كلما توسعت الأسواق وازداد الطلب. ويعتبر هيرشمان رائد هذه الإستراتيجية، حيث يرى بأن التنمية تتم من خلال ما تحدته الاستثمارات الموجهة، للقطاعات الإستراتيجية أو الرائدة من ضغوطات على الدولة والقطاع الخاص، لاستجابة إلى الاختناقات التي تبرز في مختلف القطاعات . فالتنمية هي عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة اللاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز، تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة لتخلق حالة لا توازن جديدة. (النسور، 2013، الصفحات 258-259) .

وهناك انتقادات موجهة لهذه الإستراتيجية وهي:

يرى بعض الاقتصاديين أن هذه الإستراتيجية تفترض أن عملية التنمية الاقتصادية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية، وبالتالي تفقد هذه الإستراتيجية مغزاها في ظل الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية والذي يقوم أساسا على حصر الموارد المتاحة للاستثمار طبقا للأولويات المقررة في الخطة ومن ثم لا مجال في ظل التخطيط لاتخاذ قرارات الاستثمار قبل الاستثمار في مجالات أخرى. (خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ، 2014، الصفحات 278-282)

### المطلب الثاني محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي : (الرحمان و حربي مُجد موسى، 1999، الصفحات 278-282)

- كمية ونوعية الموارد البشرية :

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم ان :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

عدد السكان

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي

الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب اخذها بعين الاعتبار. فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على انتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي .

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

يعتمد انتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها هذه الموارد لا تحقق الاهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي الى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل .

3-تراكم رأس المال :

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل ، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها . أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

العوامل المحددة لتراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

أ- توقعات الأرباح

ب- بالسياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

-معدل التقدم التكنولوجي : ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطوير منتجات جديدة وطرق انتاج جديدة اكثر كفاءة من الطرق القديمة (مُجدعوض، 2006، صفحة 183).

-عوامل بيئية : النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة ، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

-التخصص والانتاج الواسع : وهو الذي دعا اليه "ادم سميث" في كتابه ثروة الامم (1776) فقد اوضح ان التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يرجع الى تقسيم العمل، هذا الاخير يزيد من كمية الانتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

### المطلب الثالث فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي :

تتم كل دول العالم بتحقيق نسب اعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، والاكيد انه لتحقيق اي هدف خاصة اذا كان مهما علينا ان نتحمل اعباء وتكاليف للوصول اليه .فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما. فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه؟

### الفرع الأول. فوائد النمو الاقتصادي

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

1- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

2 - زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى

3- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

4- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم،

بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص

5- التخفيف من مشكلة البطالة .

الفرع الثاني. أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي :

لا يتحقق النمو الا في اطار تحمل بعض الاعباء اهمها :

1- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد

والاستثمارات إليها. بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم. وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية

في الوقت الحاضر من اجل زيادة الانتاج في المستقبل. (الحميد، 2006، صفحة 472)

2- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي الى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام

المدن.

3- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا ... ويرجع

السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة . (زيروني، 2000، صفحة 35)

4- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والاخلاقية في المجتمع . (الحميد،

2006، صفحة 472)

المطلب الرابع طرق قياس النمو الاقتصادي :

كان لا بد من البحث عن الوسيلة التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ، لذلك عاجلت الابحاث الحديثة هذا

الموضوع وقامت بتوضيح المتغيرات المفسرة للنمو من خلال الناتج المحلي الخام واعتباره كمؤشر واداة اساسية لقياس وتقييم تطور

الدخل الوطني في اقتصاد ما ، وهذا رغم الاختلافات الموجودة في النظم المحاسبية للدول والمفاهيم والاعتبارات التي تدليها هذه

الدول لمفهوم التنمية من ادماج لمعايير اجتماعية هيكلية في حساب الاخير الا انه يبقى الاداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي

، بحيث يعبر عنه محاسبيا على الشكل التالي:

\*الناتج المحلي الاجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية .

\*الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموعة التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع

الصادرات - مجموع الواردات . (بدرأوي، 2014، الصفحات 48-49)

ومن مقاييس النمو الاقتصادي :

-المعدلات النقدية للنمو : وهي معدلات يتم احتسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ،اي بعد تحويل

المنتجات العينية لذلك الاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ،وكذلك تحويل المنتجات الخدمية ،ورغم العديد

من التحفظات على ذلك الاسلوب التي يرجع اغلبها الى سوء التقدير، او اغفال اثر التضخم او اغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة، الا انه لا يزال افضل واسهل الاساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات .

- المعدلات العينية للنمو : نظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقة بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي... الخ.

- مقارنة القوة الشرائية : وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الامريكي وهذا الاسلوب يستخدم من طرف المنظمات و الهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم. (قريبي، 2013-2014، الصفحات 83-84)

### خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل دراسة حول النمو الاقتصادي، إذ يشكل النمو الاقتصادي جزءاً هاماً من النظرية الاقتصادية، فهو الذي تعتبر زيادته من زيادة الثروة في أي بلد، وعليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، ومن أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية إلى تحقيقها بكل الوسائل المتاحة هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم، وهذا لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي لهذه المجتمعات عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذلك ارتأينا في الخطوة الأولى، باستعراض مختلف التعاريف المفاهيم للنمو الاقتصادي، ورغم تعدد المفاهيم لهذا المصطلح إلا أننا توصلنا في الأخير أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

**الفصل الثالث :الاطار التطبيقي**

**دراسة تحليلية قياسية**

**حالة الجزائر خلال الفترة**

**2020/1990**

## تمهيد

عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية واسعة لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقراره، وقد عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات وتغييرات هامة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يتماشى مع واقع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري وكذا عنوان البحث، وذلك انطلاقا من دراسة تطورات سعر الصرف و المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، وكذا التعريف بالطريقة المستخدمة في القياس (طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع)، ثم عرض شكل النموذج وأهم المتغيرات التي تدخل في دراستنا وأخيرا تقدير النموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة وعرض ومناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها.

في هذا الفصل سوف نتطرق الى دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 2020/1990 انطلاقا من مبحثين نتطرق في الاول الى دراسة تطور سعر الصرف في الجزائر والثاني تطور النمو الاقتصادي في الجزائر لنختتم في الاخير بالدراسة القياسية

## المبحث الاول : دراسة تطور سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر.

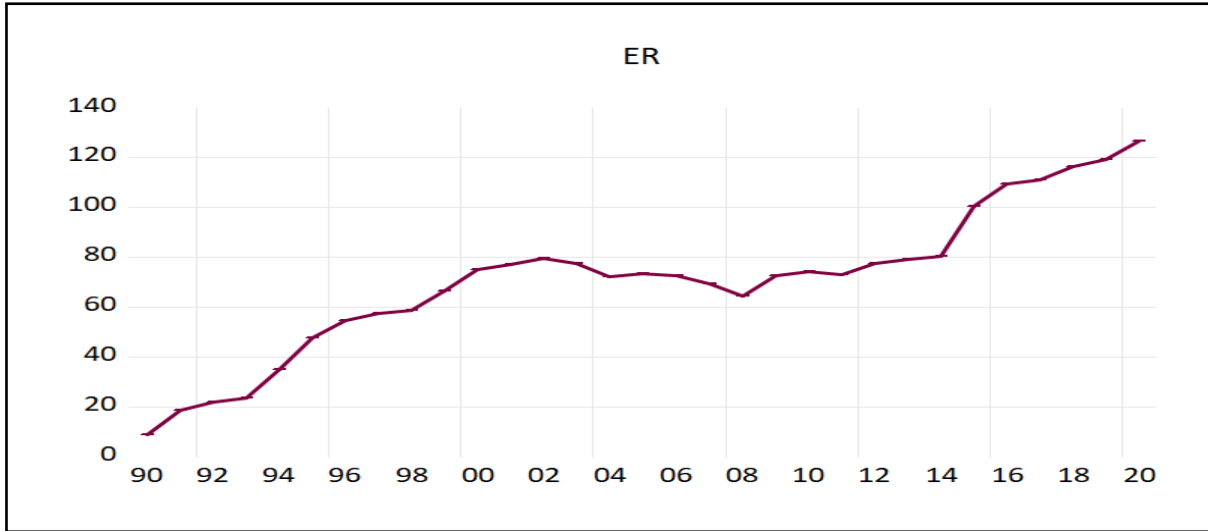
دراسة تطور كل من المتغير المفسر لسعر الصرف ودراسة تطور النمو للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020، وذلك باستخدام برنامج Eviews11.

## المطلب الاول : دراسة تطور سعر الصرف.

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب إن يعرف انتعاشا، وبالتالي فان سعر الصرف يبقى من احد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لها من اثر، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03) - (01): دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)





المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 11

من خلال الشكل اعلاه يمكن تقسيم تطور سعر الصرف الى مراحل وذلك حسب تغيراته على طول الفترة المدروسة.

#### الفترة 1990-2004:

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر الصرف لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، ولقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية وذلك باتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكانت قد فقدت 50% من قيمته عام 1990 إلى غاية 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في مجموع 70% حيث في نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13%، واستمر الانخفاض في قيمة العملة 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة،. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب7.5% اما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري.

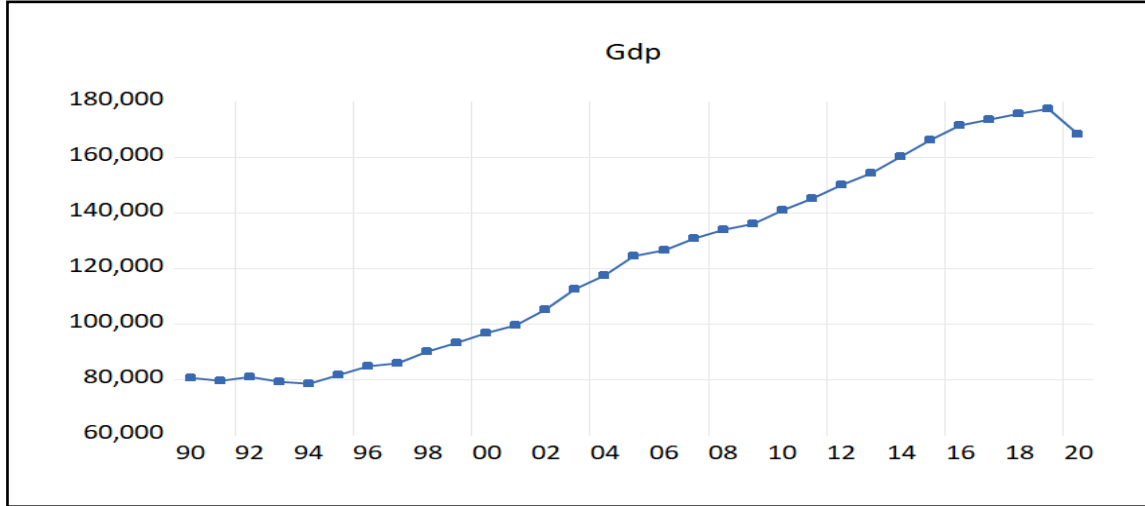
#### الفترة 2005-2020:

وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2005 إلى 73.27 دولار و بقي هذا السعر ثابت نوعا ما إلى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من سنة 2007 فأنعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فأخفض طلبها على الطاقة فاجتهدت أسعارها نحو الانخفاض، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 ومن هذه السنة عرف الصرف تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2012 وبعد هذه السنة ارتفعت اسعار الصرف حيث بلغ 126,77 دولار سنة 2020.

المطلب الثاني: دراسة تطور المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي.

يعتبر الناتج المحلي الحقيقي من أهم المؤشرات التي يقاس على أساسها تطور النشاط الاقتصادي (فتني، 2017، صفحة 260).

الشكل رقم (03)–(02): تطور الناتج المحلي الحقيقي بالدولار خلال الفترة (1990–2020)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان الناتج المحلي الحقيقي كان في تطور مستمر من بداية فترة الدراسة الى غاية سنة 2008، حيث بدأ في تراجع من سنة 2009 بسبب ما خلفته أزمة 2008 من انخفاض أسعار البترول، و هذا ما يفسر ان الجزائر اغلب إنتاجها و تعاملاتها هي المحروقات، و مع بداية سنة 2011 شهد ارتفاع الى غاية سنة 2018 ثم انخفض سنتي 2019 و 2020 وهذا بسبب انهيار اسعار النفط.

## المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج.

بعد اختيار عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع ( سعر الصرف) من خلال بعض الدراسات السابقة التي تناولناها، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى صياغة النموذج القياسي الخاص بالإشكالية المدروسة.  
المطلب الاول : الطريقة والأدوات المستخدمة.

إن من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي، حيث يتم تحديد بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في سعر الصرف، وفي هذا المطلب سنبدأ بتحديد المتغيرات وترميزها بحيث نجد:

$$GDP = f(ER, M)$$

أما بالنسبة لرموز متغيرات الدراسة فكانت على الشكل التالي:

- المتغير التابع : ويتمثل في النمو الاقتصادي ويرمز له ب **GDP**.
- المتغيرات المفسرة (المستقلة) وتمثل في:
- ✓ سعر الصرف ويرمز له ب **ER**؛
- ✓ الواردات ويرمز له ب **M**؛ وهو متغير تحكيمي control variable استعمل من اجل المساعدة في تفسير المتغير التابع وعزل تأثيره على المتغيرة المفسرة الرئيسية في الدراسة.

ليصبح النموذج في شكله التالي:

$$GDP_t = c + \beta_1 ER_t + \beta_2 M_t + \beta_3 LNINT_t + \varepsilon_t$$

حيث:

الزمن؛ يمثل **t**:

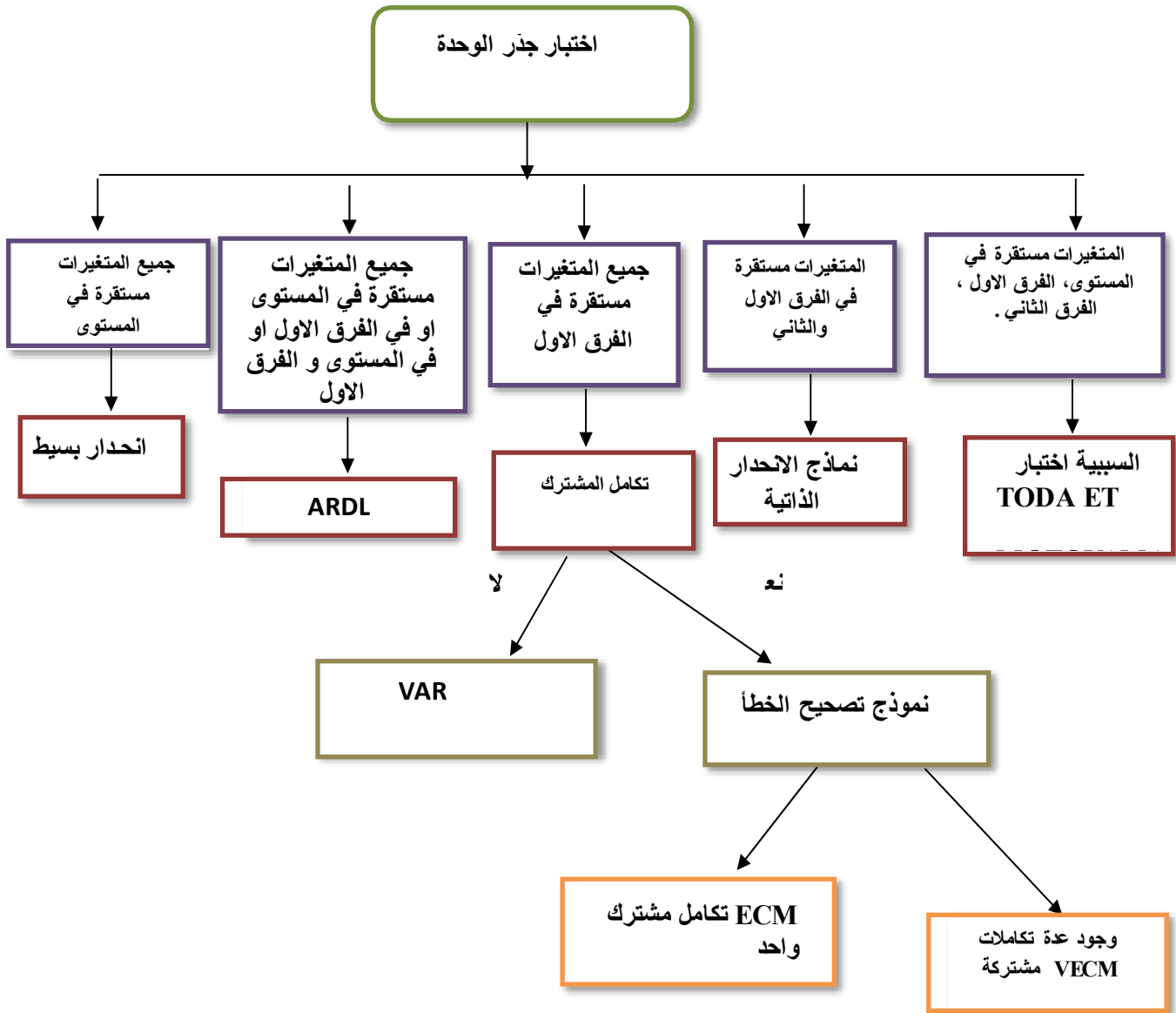
**$\varepsilon_t$**  : يمثل الحد العشوائي؛

**C** : الثابت ؛

**$\beta_1, \beta_2$** ،: تمثل معاملات النموذج.

نقوم بإجراء دراستنا على المتغيرات بناء على المخطط التالي :

الشكل رقم (9): مخطط توضيحي لاختيار نموذج تقدير



المصدر: مدونة اقتصادية (<http://saeedmeo.blogspot.com>)

المطلب الثاني: الاسلوب القياسي المتبع لدراسة

منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموسعة المتباطئة ARDL:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Pesaran(1997)، Shin and Su (1998)، و كل من Pesaran et Al (2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من

الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ ، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر (Engle - Granger) 1987، ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (CRDW TEST) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR.

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai 2003)، كما أن نموذج ال ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey). (دحماني محمد و عبد القادر، 2013، صفحة 18) لذا يعتبر نموذج ال ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة و البالغة 31 مشاهدة ممتدة من 1990 الى 2020.

يمكننا ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة ، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلومات المتغيرة المستقلة في المديين القصير و الطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل-جرانجر (1987) طريقة جوهانسن (1988) و جوهانسن - جلس (1990)، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC).

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM) ، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach). أي طريقة اختبار الحدود.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معالم الأجل الطويل وكذا معالم المتغيرات المستقلة في الأجل القصير .

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

- التأكد من أنّ كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى، ما عدا الدرجة الثانية؛
- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL؛
- تحديد فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM ؛
- تطبيق اختبار الحدود (Bounds test) لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل؛
- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل؛
- نموذج العلاقة طويلة الاجل ومعادلة التقدير لنموذج ARDL .
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج ؛

- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج؛

أ- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية وذلك بغرض التأكد من استقرارية بيانات السلاسل، (شيخي، مُجد، 2011، صفحة 207)، سيتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبارين ديكي-فولر ADF وفيليبس بيرون PP، يمكن تلخيص هذه النتائج في الجداول (01) و(01) و(02) الموالية:

الجدول رقم (03) - (05): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي-فولر ADF

<b>UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)</b>				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
<u>At Level</u>				
		GDP	ER	M
With Constant	t-Statistic	-1.4465	-0.9700	-3.2882
	<b>Prob.</b>	<b>0.5458</b>	<b>0.7509</b>	<b>0.0245</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0176	-3.4355	-3.0967
	<b>Prob.</b>	<b>0.5685</b>	<b>0.0702</b>	<b>0.1252</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0327	3.0300	-3.1391
	<b>Prob.</b>	<b>0.2646</b>	<b>0.9989</b>	<b>0.0028</b>
<u>At First Difference</u>				
		d(GDP)	d(ER)	d(M)
With Constant	t-Statistic	-7.4473	-3.8990	-8.5136
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0059</b>	<b>0.0000</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.0348	-3.7900	-9.0788
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0318</b>	<b>0.0000</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.5713	-3.0515	-8.6689
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0035</b>	<b>0.0000</b>

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناءً على مخرجات Eviews11.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF أن السلاسل تحوي على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فان السلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1990-2020 وهذا راجع لان قيمة احتمالية احصائية ستودنت كلها اكبر من 0.05 أي انها غير مستقرة في درجة 5%، ماعدا سلسلة الواردات، وهذا ماهو موضح في الجدول اعلاه، مما جعلنا نختبر هذه السلاسل بعد حساب الفروق من الدرجة الاولى فلاحظنا انها استقرت في هذه المرحلة، فوجدنا ان احتمالية احصائية ستودنت كلها اقل من 0.05 أي اقل من درجة 5%، وعليه فان هذه السلاسل استقرت في الفروق من الدرجة الاولى

## الجدول رقم (03)-06: نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار فيليبس بيرون PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
<u>At Level</u>				
		GDP	ER	M
With Constant	t-Statistic	-2.2578	-1.0135	-3.1829
	<b>Prob.</b>	<b>0.1915</b>	<b>0.7354</b>	<b>0.0311</b>
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8218	-1.8158	-2.9229
	<b>Prob.</b>	<b>0.6689</b>	<b>0.6718</b>	<b>0.1699</b>
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5168	2.2165	-3.1433
	<b>Prob.</b>	<b>0.1191</b>	<b>0.9920</b>	<b>0.0027</b>
		n0	n0	***
<u>At First Difference</u>				
		d(GDP)	d(ER)	d(M)
With Constant	t-Statistic	-7.6278	-3.8676	-9.5714
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0063</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.0324	-3.7535	-29.2391
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0344</b>	<b>0.0000</b>
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.7635	-2.9528	-9.7696
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0046</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF أن السلاسل تحوي على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فإن السلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1990-2020 وهذا راجع لان قيمة احتمالية احصائية ستودنت كلها اكبر من 0.05 أي انها غير مستقرة في درجة 5%، ماعدا سلسلة الواردات، وهذا ماهو موضح في الجدول اعلاه، مما جعلنا نختبر هذه السلاسل بعد حساب الفروق من الدرجة الاولى فلاحظنا انها استقرت في هذه المرحلة، فوجدنا ان احتمالية احصائية ستودنت كلها اقل من 0.05 أي اقل من درجة 5%، وعليه فان هذه السلاسل استقرت في الفروق من الدرجة الاولى

اذن : بعد إجراء اختبار لسلاسل في المستوى والفروق من الدرجة الاولى لكل من اختبار ADF و PP لاحظنا أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في الفروق من الدرجة الاولى وفي المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0) و I(1).

ب- تكوين نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج ARDL:

بناء على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (test of bounds). ويعتبر نموذج ARDL الأكثر ملائمة لحجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة والمقدرة ب 31 مشاهدة، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta GDP_t = c + \beta_1 \Delta GDP_{t-1} + \beta_2 \Delta ER_{t-1} + \beta_3 \Delta M_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_1 GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta ER_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta M_{t-i} + \varepsilon_t$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطة لفترة واحدة على يسار المعادلة تمثل  $\beta$  معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى ( $\alpha$ ) معلمات الفترة القصيرة، في حين أن  $c$  و  $\varepsilon$  تشير أخطاء الحد العشوائي والجزء القاطع على التوالي.

ت- اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، تم استخدام معيار المعلومات (Akaike) وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء المثلى  $(p, q_1, q_2)$  للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (03)-07: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

P	$q_1$	$q_2$	فترات الإبطاء المثلى
1	2	1	النموذج

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11 (الملحق رقم 1)

يتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews11 باختبار بين عدة نماذج للمتغير التابع و المتغيرات المفسرة بفترات إبطاء مختلفة، ويبين لنا أفضل 20 نموذج من حيث ادني قيمة لمعيار Akaike، والجدول أعلاه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (1,2,1) ARDL.

- اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL :

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (03)-08: نتائج اختبار الحدود Bounds Test

النتيجة	عدد المتغيرات المستقلة	القيمة	الاختبار الإحصائي
وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل عند مستوى أكبر من 01%	2	5.983948	إحصائية F
	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	القيم الجدولية للحدود
	5	4.13	عند مستوى 1%
	4.38	3.55	عند مستوى 2.5%
	3.87	3.1	عند مستوى 5%
	3.35	2.63	عند مستوى 10%

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11 (الملحق رقم 2)

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 5.983948، وهي أكبر بشكل واضح القيمة الحرجة 01% للحد الأعلى، وفقاً لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه اثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.



## -مقدرات معلمات الأجل الطويل:

عند تقدير معلمات الأجل الطويل تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03)-09: مقدرات معلمات الأجل الطويل

الاحتمال	إحصائية T	المعلمات	المتغيرات التفسيرية
0.7355	-0.342189	-0.007823	ER
0.0064	3.010418	0.338306	M
0.5352	0.630051	1.152293	C

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11 انظر الملحق (2)

ومن خلال الجدول السابق يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالتالي:

$$GDP = -0.0078*ER+0.3383*M+1.1523$$

$$Prob:(.) \quad (0.7355) \quad (0.0064) \quad (0.5352)$$

يتبين من خلال المعادلة أن جميع المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث، تدل الإشارة الموجبة إلى وجود أثر إيجابي لكل من المتغير المستقلة المتمثلة في الواردات، أي عند حدوث ارتفاع الواردات بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 33.83%، وكذا وجود أثر سلبي وضعيفة التأثير لسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر في الأجل الطويل وهذا ما توضحه الإشارة السالبة.

## - تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

عند تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03)-10: مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطأ

الاحتمال	إحصائية T	المعلمات	المتغيرات التفسيرية
0.7261	-0.354802	-0.005171	ER(-1)
0.0006	4.010574	0.223589	M(-1)
0.0000	-5.215339	-0.660908	CointEq(1-)

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11 انظر الملاحق (2) و(3).

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) في الأجل القصير يتأثر بقيمه الموجبة، كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية بـ 0.0000 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة (-0.660908)، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

- دراسة صلاحية نموذج ARDL:

لتحديد صلاحية النموذج لا بد من إجراء اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط التسلسلي، ومشكلة عدم تجانس التباين، وتوزيع الطبيعي للبواقي، وفي حالة التأكد بأن النموذج مقبول، وأن النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكد ما إن كان هذا الأخير يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال إجراء اختبار استقرارية معلمات النموذج.

- الاختبارات التشخيصية:

وتمثلت هذه الاختبارات في:

الجدول رقم (03)-11: نتائج فحص بواقي تقدير النموذج

الاختبار التشخيصية للنموذج	
النموذج	نوع الاختبار
1.225990 (0.2052)	LM <sub>(F)</sub> Test (P-Value)
3.051149 (0.0864)	Heteroskedasticity <sub>(F)</sub> Tes (P-Value)
0.646774 (0.0723694)	Normality <sub>(JB)</sub> test <sub>(JB)</sub> (P-Value)
Stable	CUSUM
Stable	CUSUMSQ

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews11 انظر للملاحق (4، 5، 6)

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ، وبالنسبة للنموذج لا بد أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، (مجناح و حاشي، 2019، صفحة 17)، وهذا نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) -07 أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي  $0.05 < 0.2052$  عند اختبار درجة الارتباط 2، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

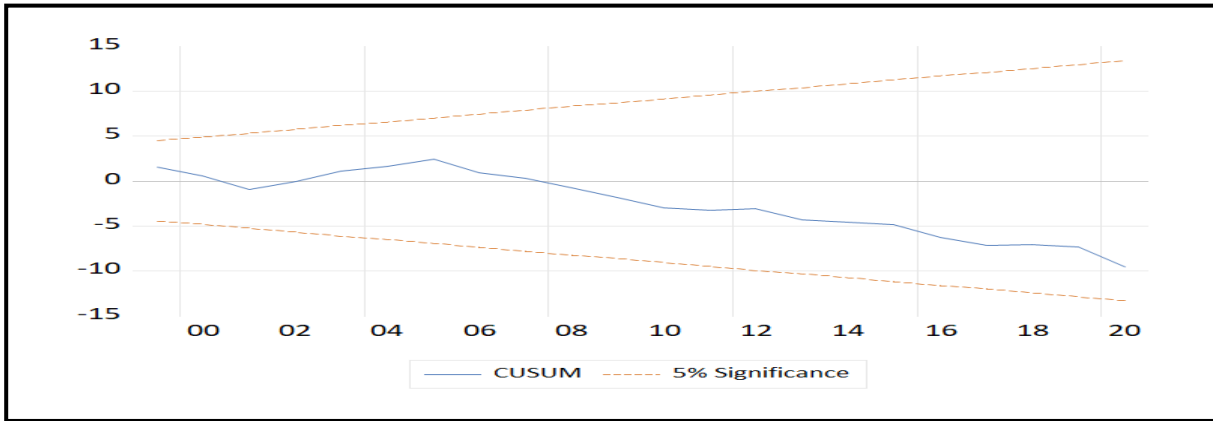
نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي  $0.05 < 0,0864$  وهذا ما يؤكد فرضية العدم أي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء (منصوري و طيبي ، 2018).

ومن خلال الجدول رقم (03)-07 أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera نلاحظ أن احتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي (0.6467) وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم  $H_0$ ، القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل مجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين

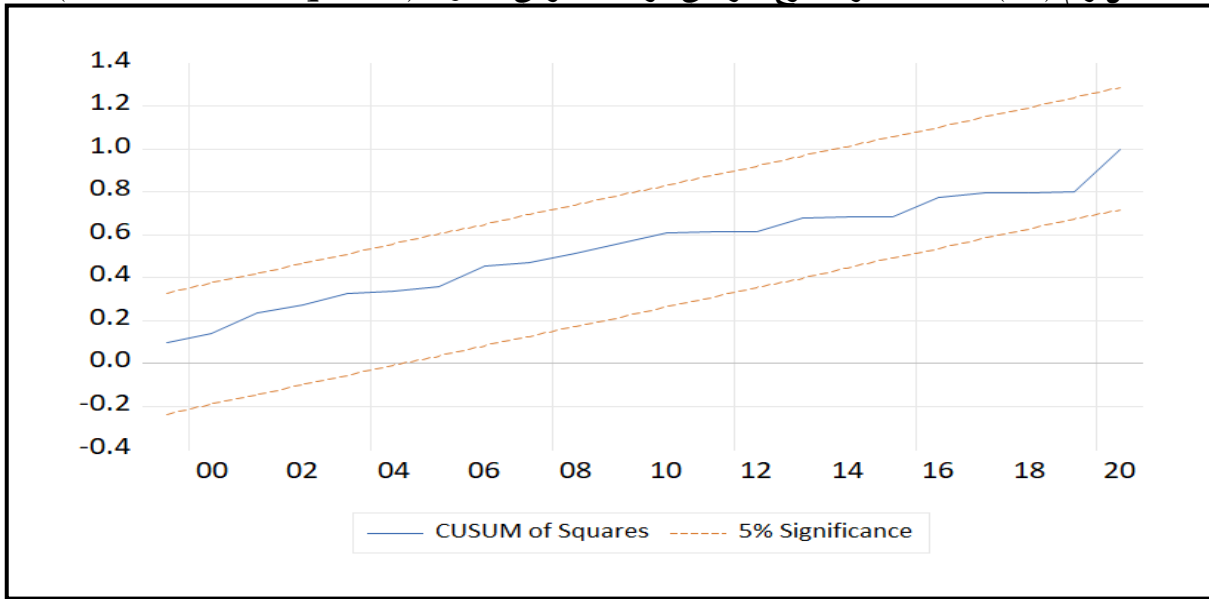
مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الخطي، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحني الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (2SE) فإننا نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  عند مستوى معنوية 5% التي بأن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، ومن خلال الشكلين (2) و (3) في الأسفل يتضح أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحني اختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية (CUSUM) يقع بين الحددين الحرجين، ونفس الشيء بالنسبة لمنحني اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM Of Squares) فهو متمركز بين وسط الحدية الحرجين، مشيراً إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة مستقر في الأجلين القصير والطويل.

الشكل رقم (03)–(03): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)



المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11

الشكل رقم (03) - (04): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares)



المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات Eviews 11

المطلب الثالث - تحليل النتائج ومناقشتها

ث - تحليل العلاقة قصيرة الأجل

- ✓ نلاحظ من الجزء العلوي للجدول رقم (06)، والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة قصيرة الأجل)، وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي لكنها ضعيفة جدا (غير معنوية)، ومنه سعر الصرف لا يمكنه التأثير في الأجل القصير على النمو الاقتصادي، أما فيمت يخص المتغير المساعد المتمثل في الواردات وجود علاقة طردية وقوية مع النمو الاقتصادي وهذا ما تثبته مستوى معنوية المتغيرة عند مستوى 5%.
- ✓ كما أظهرت نتائج معامل حد تصحيح الخطأ ذات معنوية عالية ب 0.0000 عند مستوى 5% وبإشارة سالبة (-0.660908)، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.
- ✓ هذا وتشير المعلمة (-0.660908) في نموذج بحثنا أن النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 66.09% أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ب 66.09% في الفترة الحالية (t).

## ج- تحليل العلاقة طويلة الأجل:

$$GDP = -0.0078*ER+0.3383*M+1.1523$$

من خلال الجدول رقم (05) الخاص بمقدرات معلمات الأجل الطويل واعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ ان النمو الاقتصادي لا يتأثر بسعر الصرف، بمعنى ان التغيرات التي تحدث في سعر الصرف سواء انخفاض أو ارتفاع لا يسبب في معدلات النمو الاقتصادي، وذلك راجع إلى أن النمو الاقتصادي يعتمد على سياسة الإنفاق الحكومي الذي تتأثر مداخيلها بأسعار النفط؛ كما نلاحظ أن الواردات أكبر مؤثر في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن معلمة الواردات أكثر تأثيرا مقارنة بسعر الصرف ذات معنوية إحصائية، حيث أن قيمة الاحتمال المقابلة أقل من 0.05، أي نرفض فرضية العدم ونقول إن المعلمة ذات معنوية إحصائية، أي عند حدوث ارتفاع الواردات بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 33.83%

## خلاصة الفصل الثالث :

تمت الدراسة بالاعتماد على نموذج ARDL وقد تم التطرق الى نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي\_فولر ADF، نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار فيليبس بيرون PP، نتائج اختبار الحدود **Bounds Test** مقدرات معلمات الأجل القصير ومقدرة تصحيح الخطاء ومعلمات الاجل الطويل والتوزيع للبواقي وقد تم في الاخير التوصل الذي نتائج صحيحة وبهذا يعتبر هذا النموذج صحيحي الابرار مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

## الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990 - 2020 ، حيث تناولت من الجانب النظري الاطار النظري لسعر الصرف وكذا الاطار النظري للنمو الاقتصادي اضافة الى الجانب التطبيقي والذي يبين العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي ومن تم التطرق إلى بعض الدراسات التجريبية التي عالجت الموضوع، وبعدها قياس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي (كمؤشر عن سعر الصرف الحقيقي) على معدلات النمو (كمؤشر عن النمو الاقتصادي)، وأسفرت أهم النتائج على ما يلي:

-أكدت نتائج القياس في الأجل الطويل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وهذا ما يتوافق مع فرضية

الدراسة؛

-وجود أثر سلبي بين سعر الصرف الحقيقي والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل، أي أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (تخفيض قيمة العملة) يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو

اما في الاجل الطويل فالسبب يعود الى ضعف الطلب على السلع الجزائرية في الاسواق الخارجية، وبالتالي العرض والطلب للصادرات والواردات غير مرن وعليه انخفاض قيمة الدينار (اي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) يزيد من تكلفة استيراد المواد الاولية والمواد الخام اللازمة لعمليات الانتاج، وبالتالي تراجع مستوى الانتاج المحلي وهذا ما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي .

ولقد توافقت والى حد كبير نتائج الدراسة مع الدراسات التجريبية ، كما ان النموذج كان ملائما ومستقرا حسب نتائج

الاختبارات التشخيصية والاحصائية

\*وانطلاقا من ذلك يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات :

-ضرورة اعطاء اهمية بأسعار الصرف في الجزائر وذلك بانتهاج سياسات ملائمة بالتالي تعزيز معدلات النمو

-مقارنة الجزائر بالدول المتقدمة والقيام بدراسات لمعرفة اسباب الاختلاف في اثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي بين

دولة واخرى

-العمل على بناء اقتصاد قائم على التنوع والتخلص من التبعية النفطية لترقية الصادرات خارج المحروقات

# قائمة المصادر والمراجع:





### -اولا الكتب والمجلات:

- 1) اشواق بن قدور. (2013). التطور المالي والنمو الاقتصادي. عمان، الاردن: دار الياض للنشر والتوزيع.
- 2) السيد متولي عبد القادر. (2011). الاقتصاد الدولي - النظريات والسياسات. عمان، الاردن: دار الفكر.
- 3) امعروف هوشيار. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. الاردن: دار الصفا للنشر والتوزيع.
- 4) أمين رشيد كونه. (1965). الاقتصاد الدولي. بغداد، جامعة المستنصرية، بغداد: مطبعة جامعة المستنصرية.
- 5) اباد عبد الفتاح النصور. (2013). المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 6) ايمن عبد السلام ابراهيم. (2015). الطاقة النووية دورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (الإصدار 1). المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- 7) بول سامو يولوسون، و نورد هاوس ويليام د. (2006). الاقتصاد (الإصدار 2). (هشام عبد الله، المترجمون) الاردن، الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع.
- 8) توفيق ع الرحيم. (2010). الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الاجنبية (الإصدار 01). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 9) حسن عون الله زينب. (2008). العلاقات الاقتصادية الدولية. الدار الجامعية الجديدة للنشر.
- 10) حسن فليح. (2004). التمويل الدولي (الإصدار 1). عمان: الوارث للنشر والتوزيع.
- 11) حسين كريم حمزة. (2015). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي. مجلة القربل للعلوم الاقتصادية والادارية (3) جامعة الكوفة العراق.
- 12) د. منيس اسعد عبد المالك. (1966). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي (الإصدار 2). مصر، مصر: المكتبة الاقتصادية دار المعارف.
- 13) سمير فخري نعمة. (2011). العلاقات الدولية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات. عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 14) شقيري نوري موسى، و اخرون. (2012). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية. الاردن، الاردن: دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة.
- 15) طالب محمد عوض. (2006). مدخل الى الاقتصاد الكلي. الاردن: معهد الدراسات المصرفية.
- 16) عبد الحسين جليل، و الغالي عبد الحسن. (2011). سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (الإصدار 1). عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 17) عبد الحميد عبد المطلب. (2006). النظرية الاقتصادية. مصر: الدار الجامعية.
- 18) عبد الرحمان اسماعيل، و عريقات حربي. (2004). مفاهيم ونظم اقتصادية. الاردن، الاردن: دار وائل للنشر.
- 19) عبد الرحمان سيف سردار. (2015). التنمية المستدامة. عمان، الاردن: دار الياض للنشر والتوزيع.
- 20) عبد الرحمان يسري أحمد، و محب زكي ايمان. (2008). الاقتصاديات الدولية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 21) عبد العظيم حمدي. (1998). الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. القاهرة: دار زهراء الشرق.
- 22) عبد القادر محمد، و عطية عبد القادر. (2000). اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

## قائمة المصادر والمراجع

- (23) عبد الله خبابة. (2014). تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- (24) عرفات تقي الحسينين. (1999). التمويل الدولي. عمان، الاردن: دار مجدلاوي.
- (25) علي سعد محمد داود. (2011). الادارة المالية الدولية. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعية.
- (26) علي وهيب عبد الله صالح. (2016). اثر تغيرات اسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2013). مجلة الادارة والاقتصاد، 108 (108)، الصفحات 43-55.
- (27) فليح حسن خلف. (2007). الاقتصاد الكلي (الإصدار 1). الاردن، الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- (28) لخلو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية -دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي. بيروت، لبنان: مكتبة حسين المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- (29) لطرش، ا. (2007). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- (30) مجدي محمود شهاب، و عدلي ناشد سوزي. (2010). اسس العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- (31) محمد حسن دخيل. (2009). اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة-دراسة مقارنة (الإصدار 1). منشورات الحلبي الحقوقية.
- (32) محمد خليل برعي، و حافظ منصور علي . (1984). العلاقات الاقتصادية الدولية . القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- (33) محمد صفوت قابل. (2010). نظريات وسياسات التجارة الدولية.
- (34) محمد عبد العزيز عجمية، و عطية ناصف إيمان . (2002). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية. مصر: كلية التجارة بجامعة الاسكندرية.
- (35) محمد ناجي حسن خليفة. (2001). النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم. مصر، مصر: دار القاهرة.
- (36) محمودي مليك، و بركان يوسف . (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2014. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الصفحات 259-274.
- (37) محتاري فتيحة. (2018). اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري واليات علاجها . مجلة العلوم الادارية والمالية جامعة الوادي.
- (38) ميشيل توارو. (2006). التنمية الاقتصادية. (محمد حسن حسين، و حامد محمود محمود، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
- (39) نشأت الوكيل. (2006). التوازن النقدي ومعدل الصرف (الإصدار 1). القاهرة، مصر: شركة أنس للطباعة.
- (40) وارتان سونيا ارزروني. (2016). سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة. مجلة القادسية للعلوم الادارية والقانونية، 18 (03).
- (41) والاس بيترسون. (1968). الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي. بيروت: مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر.

### ثانيا: الرسائل

- (42) داري، ش. (2014). تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية -دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة (1988-2012) اطروحة دكتوراة. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان : جامعة ابو بكر بلقايد.
- (43) ريفيق نزاري. (2008). الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة توس، الجزائر والمغرب (رسالة ماجستير) اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر .
- 44 زينب قليل. (2016). تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي (اطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد

## قائمة المصادر والمراجع

- 45) مصطفى زيروني. (2000). النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا(اطروحة دكتوراة دولة) تخصص التحليل الاقتصادي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر .
- 46) مولاي بوعلام. (2005). سياسات سعر الصرف في الجزائر(اطروحة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي دراسة قياسية الفترة (01-1990-04/2003)). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة الجزائر .
- 47) ناصر الدين قريبي. (2014،2013). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر(مذكرة ماجستير) تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران

### ثالثا-: الكتب باللغة الاجنبية:

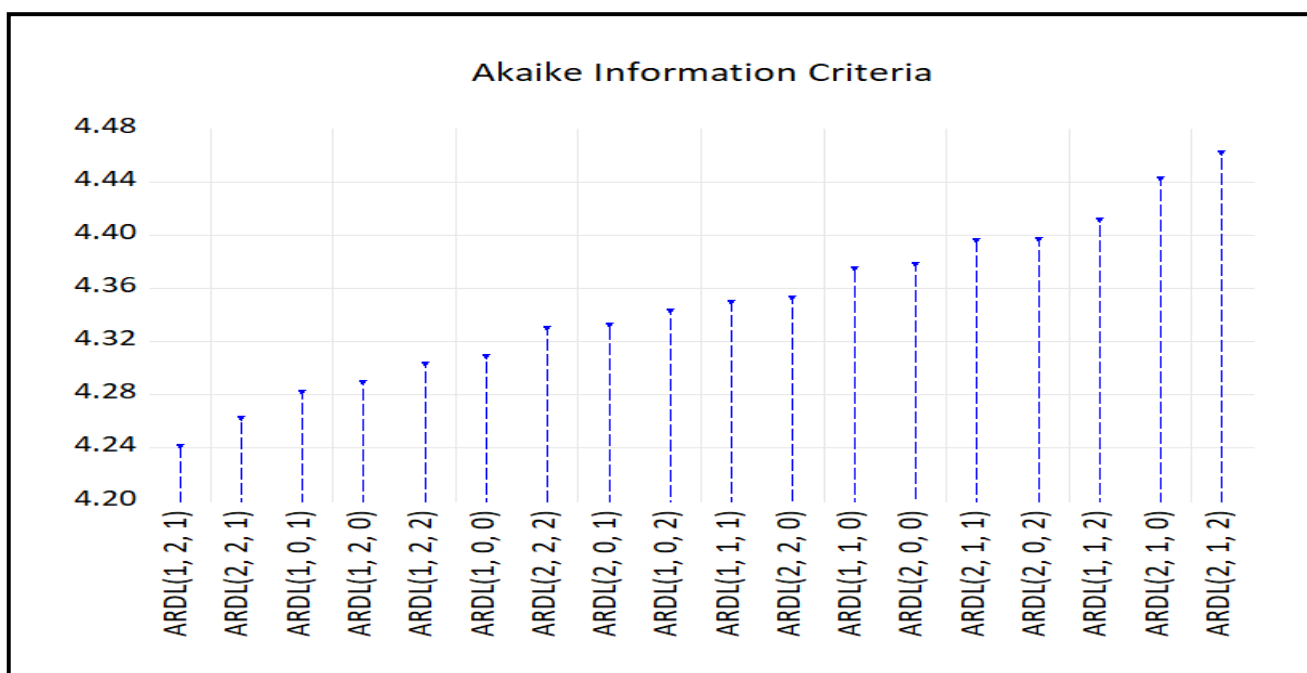
1. Arous.J. (1999). *"Les theories de la croissance"*. paris: du seuil.
2. Dunod, M. (2003). *"Technique Financiere Internationales"*(éd. 2).
3. Hagen.E. (1988). *The economic of development* .
4. Human, D. N. (1999). *"ECONOMICS"*. fourth coralline state university.
5. humzan, D. N. (n.d.). *"ECONOMICS"*(4 ed.). Nourth Corzlline state university.
6. Josette, P. (1995). *"Gestion Financier Internationals"*(éd. 3). paris, france.
7. Keugmen, p. (2003). *"Economie internationale"*. bruscelle: edition de Boeck.
8. .soofi, A. S. (2009). *"Exchange rate policy and the united STATES TRAD DEFICITS ,journal of ECONOMIC Studies"*(1 ed., Vol. 36). china.

### بعض مواقع الانترنت

[www.asjp.cerist.dz/](http://www.asjp.cerist.dz/) <http://saeedmeo.blogspot.com> [www.banquemondiale.org./](http://www.banquemondiale.org/)  
[www.dspace.com](http://www.dspace.com)

# الملاحق:





المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/07/23 Time: 01:58				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 29				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.761560	1.248969	0.609750	0.5483
GDP(-1)*	-0.660908	0.211288	-3.127998	0.0049
ER(-1)	-0.005171	0.014573	-0.354802	0.7261
M(-1)	0.223589	0.055750	4.010574	0.0006
D(ER)	-0.022162	0.069146	-0.320514	0.7516
D(ER(-1))	0.146587	0.071004	2.064475	0.0510
D(M)	0.147705	0.046552	3.172888	0.0044
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-0.007823	0.022863	-0.342189	0.7355
M	0.338306	0.112378	3.010418	0.0064
C	1.152293	1.828890	0.630051	0.5352
EC = GDP - (-0.0078*ER + 0.3383*M + 1.1523 )				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.983948	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

## قائمة المصادر والمراجع

الملحق رقم 03: المعلمات المقدرة على المدى الطويل والقصير لاستخدام منهج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/07/23 Time: 01:59				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER)	-0.022162	0.056732	-0.390653	0.6998
D(ER(-1))	0.146587	0.059681	2.456186	0.0224
D(M)	0.147705	0.034812	4.242908	0.0003
CointEq(-1)*	-0.660908	0.126724	-5.215339	0.0000
R-squared	0.563033	Mean dependent var	-0.134483	
Adjusted R-squared	0.510597	S.D. dependent var	2.439303	
S.E. of regression	1.706472	Akaike info criterion	4.034175	
Sum squared resid	72.80117	Schwarz criterion	4.222768	
Log likelihood	-54.49554	Hannan-Quinn criter.	4.093240	
Durbin-Watson stat	2.136320			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.983948	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

## قائمة المصادر والمراجع

الملحق رقم 04 : اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	1.225990	Prob. F(2,20)	0.3146	
Obs*R-squared	3.167089	Prob. Chi-Square(2)	0.2052	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/07/23 Time: 01:57				
Sample: 1992 2020				
Included observations: 29				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.319722	0.323150	0.989392	0.3343
ER	-0.006899	0.069408	-0.099402	0.9218
ER(-1)	-0.004541	0.109492	-0.041476	0.9673
ER(-2)	0.009905	0.070631	0.140236	0.8899
M	-0.013966	0.050404	-0.277080	0.7846
M(-1)	-0.057776	0.058672	-0.984741	0.3365
C	-0.380618	1.263679	-0.301199	0.7664
RESID(-1)	-0.507986	0.383519	-1.324542	0.2003
RESID(-2)	-0.281812	0.258873	-1.088611	0.2893
R-squared	0.109210	Mean dependent var	2.51E-15	
Adjusted R-squared	-0.247106	S.D. dependent var	1.612465	
S.E. of regression	1.800702	Akaike info criterion	4.263356	
Sum squared resid	64.85056	Schwarz criterion	4.687690	
Log likelihood	-52.81867	Hannan-Quinn criter.	4.396252	
F-statistic	0.306498	Durbin-Watson stat	2.203170	
Prob(F-statistic)	0.954683			

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11



## قائمة المصادر والمراجع

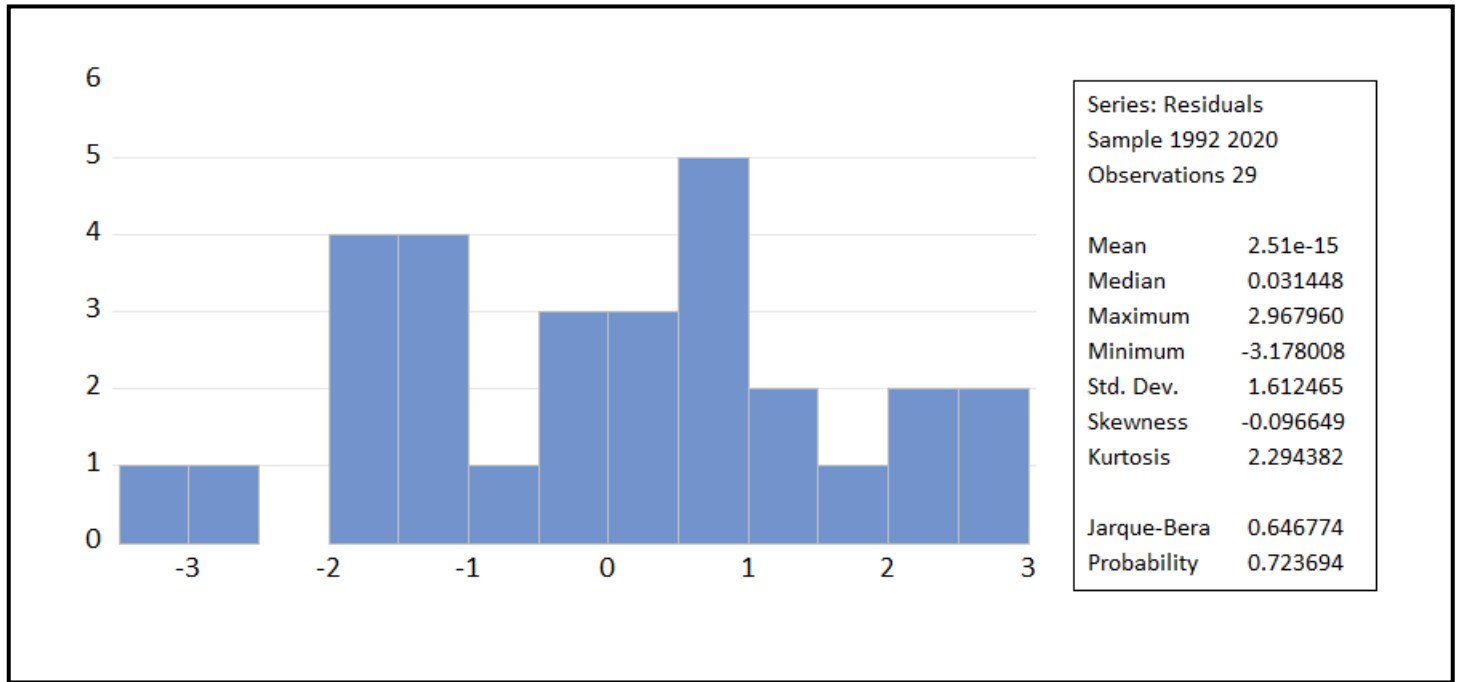
الملحق رقم 05: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	3.051149	Prob. F(1,26)	0.0925	
Obs*R-squared	2.940750	Prob. Chi-Square(1)	0.0864	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/23 Time: 01:57				
Sample (adjusted): 1993 2020				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.379386	0.707976	4.773304	0.0001
RESID^2(-1)	-0.353107	0.202150	-1.746754	0.0925
R-squared	0.105027	Mean dependent var	2.571148	
Adjusted R-squared	0.070605	S.D. dependent var	2.941163	
S.E. of regression	2.835432	Akaike info criterion	4.991015	
Sum squared resid	209.0316	Schwarz criterion	5.086173	
Log likelihood	-67.87421	Hannan-Quinn criter.	5.020106	
F-statistic	3.051149	Durbin-Watson stat	1.484123	
Prob(F-statistic)	0.092485			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

## قائمة المصادر والمراجع

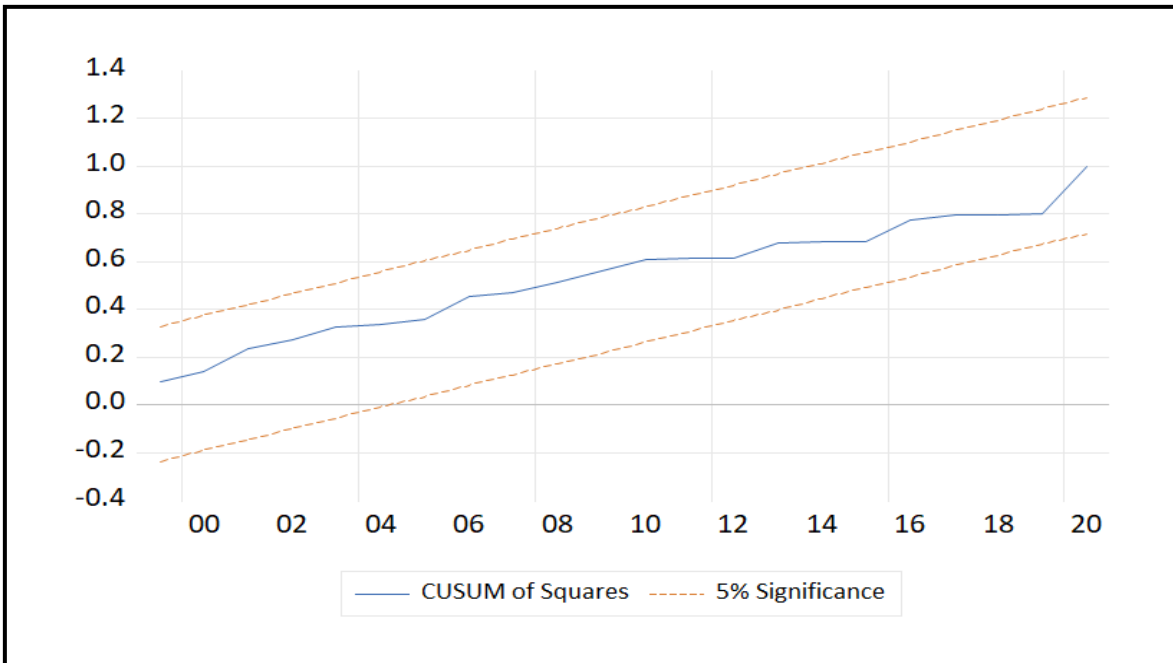
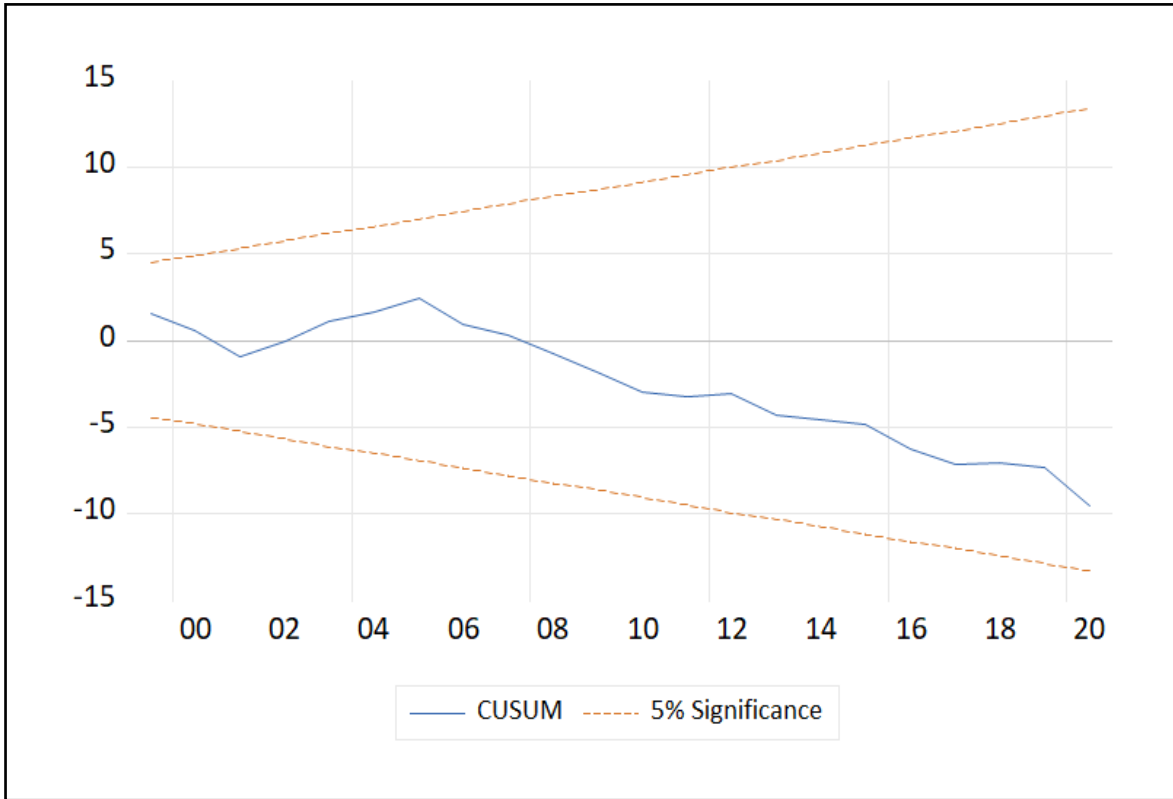
الملحق رقم 07: التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 11

## قائمة المصادر والمراجع

الملحق رقم: اختبار استقرارية النموذج



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10